مؤقت

مجلس الأمن

السنة السادسة والخمسون

الجلسة **٤٢٦٤**

الخميس، ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد السيد محبوباني	(سنغافورة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غرانوفسكي
	أوكرانيا	السيد كوتشنسكي
	أيرلندا	السيد راين
	بنغلاديش	السيد أحمد
	تونس	السيد بن مصطفى
	جامايكا	السيد وارد
	الصين	السيد شن غوفانغ
	فرنسا	السيد لفيت
	كولومبيا	السيد فالديفيسو
	مالي	السيد عوني
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إلدون
	موريشيوس	السيد نيوور
	النرويج	السيد سترومن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

الحالة في سيراليون

مذكرة من رئيس مجلس الأمن (S/2001/1195)

01-22673 (A)
0122673

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في سيراليون

مذكرة من رئيس مجلس الأمن (S/2000/1195)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن نبدأ، أود أن أتقدم بإعلان إجرائي. أود أن أبلغ أعضاء المجلس وغيرهم من الموجودين في القاعة بأنني أعتزم المضي في جلسة صباح اليوم حتى حوالي الساعة ١٣/٠٠. وسنعلق الجلسة حوالي الساعة الواحدة ثم نستأنفها الساعة ١٥/٠٠ تماما للاستماع إلى بقية الأعضاء الذين لم يتمكنوا من الكلام صباح اليوم. وقد رأيت أنه من المفيد للأعضاء أن يعلموا هذا وهم يخططون لبقية يومهم.

أود أن أبلغ الأعضاء بأنني تلقيت رسائل من ممثلي بلجيكا، وبوركينا فاسو، والسويد، وسيراليون، وغامبيا، وغينيا، وكندا، وكوت ديفوار، وليبريا، يطلبون فيها دعوقم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أزمع، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة، دون أن يكون لهم حق التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد كامارا (سيراليون) مقعدا على طاولة المجلس، وشغل السيد آدم (بلجيكا)، والسيد كافاندو (بوركينا فاسو)، والسيد سكوري (السويد)، والسيد جاغني (غامبيا)، والسيد كاماسا (غينيا)، والسيد دوفال (كندا)، والسيد بواه - كامون (كوت ديفوار) والسيد كابتان (ليبريا) المقاعد المخصصة لهم في جانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، وفي حالة عدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السيد أنوار الكريم تشودري، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١١٣٢ (١٩٩٧) فيما يتعلق بسيرالون.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد تشودري إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

إذا لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه الدعوة إلى المراقب عن سويسرا لدى الأمم المتحدة ليشارك في المناقشة، دون أن يكون له حق التصويت.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد ستيهلين (سويسرا) المقعد المخصص له في جانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس مذكرة من رئيس مجلس الأمن تضم رسالة مؤرخة ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ موجهة من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١١٣٢ (١٩٩٧) فيما يتعلق بسيراليون يحيل بها تقرير فريق الخبراء المنشأ بموجب القرار ١٣٠٦ (٢٠٠٠)، الوثيقة S/2000/1195.

وأسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثائق التالية: S/2000/1232، وهي مذكرة من رئيس مجلس الأمن، تضم رسالة مؤرخة ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المراقب عن سويسرا؛ و S/2001/8 و S/2001/74، وهما رسالتان مؤرختان ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، على التوالي، موجهتان إلى رئيس مجلس الأمن من غامبيا؛ و S/2001/6 و S/2001/78 رسالتان مؤرختان ٣ و ٢٤ كانون الثاني/يناير، على التوالي، موجهتان من ليبريا إلى الأمين العام.

أعطي الكلمة الآن للسيد أنوار الكريم تشودري، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١١٣٢ (١٩٩٧) فيما يتعلق بسيراليون.

السيد تشودري (تكلم بالانكليزية): يسعدني، أن يكون تقرير فريق الخبراء الذي عينه الأمين العام عملا بقرار مجلس الأمن ١٣٠٦ (٢٠٠٠)، فيما يتعلق بسيراليون، معروضا، أخيرا، في هذه الجلسة المفتوحة للمجلس.

وأشكركم، سيدي الرئيس، على تخصيص يوم كامل لهذه الجلسة، على الرغم من ازدحام جدول أعمال المجلس مع اقتراب شهر كانون الثاني/يناير من نهايته. وهذا سيسمح لكل البلدان المهتمة بإبداء تعليقاتها على التقرير، وأنا واثق من أن هذا سيمضي بنا قدما في التنفيذ التام للتدابير التي فرضها مجلس الأمن فيما يتعلق بالحالة في سيراليون.

وجلسة اليوم تتسم بأهمية كبيرة، لأنها هذه هي المرة الثانية التي ينظر فيها المجلس في تقرير فريق يتكون من خبراء مستقلين. والاتجاه الأخير في المجلس إلى التوصية بتعيين أفرقة خبراء لتنظر بتعمق في مواضيع تكون المعلومات المتوفرة عنها لدى المجلس غير كافية أو قليلة جدا، كان موضع ترحاب ويمثل ممارسة مفيدة.

لقد عين الأمين العام الفريق الحالي في ٢ آب/أغسطس ٢٠٠٠ لفترة أولية مدتها أربعة أشهر تبدأ ببداية مباشرته العمل بفعالية على جمع المعلومات عن الانتهاكات المحتملة للتدابير التي فرضها قرار المجلس ١١٧١ (١٩٩٨) والصلة بين الاتجار بالماس والاتجار بالأسلحة، فضلا عن النظر في عدم كفاية نظم مراقبة الحركة الجوية في المنطقة. وقد بدأ الفريق عمله في ٢١ آب/أغسطس وقدم تقريره لي في ١٤ كانون الأول/ديسمبر من السنة الماضية.

وأعضاء الفريق الخمسة، وهم السفير السيد مارتن أيافور، الذي عمل رئيسا للفريق؛ والسيد إيان سيميلي؛ والسيد يوهان بليمان؛ والسيد هارييت ساندو؛ والسيد أتابو بوديان، موجودون معي اليوم هنا على طاولة مجلس الأمن. وهم يمثلون خبرة فنية تمثل الميادين الموضحة في الولاية الواردة في قرار المجلس ١٣٠٦ (٢٠٠٠). وهذه المجموعة العريضة من الخبرة كانت ذات قيمة هائلة في الاضطلاع بالمهمة المناطة بالفريق. وأود أن أعرب عن تقديري لكل واحد منهم على التفاني والتحلي بالروح المهنية التامة التي أدوا بها عملهم كأعضاء في الفريق في الإطار الزمني المحدد.

ويسعدني أن أشير إلى أن الفريق كان دقيقا جدا فيما يتعلق بالمعلومات التي استخدمها لإثبات نتائجه. ففي الصفحة ١٥ من التقرير، ترد تفاصيل معايير التحقق في التحريات التي أجراها الفريق. واستلزم الفريق وجود مصدرين، على الأقل، موثوقين مباشرين للمعلومات بشأن أي مسألة قبل إدراجها في التقرير كنتيجة توصل إليها الفريق. وحيث لم يكن متوفرا إلا مصدر واحد ولكن المعلومات كانت تبدو موثوقة وذات صلة بالموضوع، أشير إلى المصدر في التقرير.

واتبع الفريق هذا النهج لأن المسائل قيد التحقيق كانت يتعين النظر فيها بدقة وموضوعية. ودرس الفريق

كيف ولماذا أمكن للماس المستخدم في صراع سيراليون أن يجد سبيله بسهولة نسبية إلى تجارة الماس غير المشروعة. ودرس كيف تصل الأسلحة إلى الجبهة المتحدة الثورية في سيراليون رغم الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة. ودرس كفاية نظم مراقبة الحركة الجوية في منطقة غرب أفريقيا وتقدم بتوصيات بشأن سبل تحسينها ونتيجة للتحقيقات التي قام بها الفريق، توصل إلى عدد من النتائج.

وقد قُدمت هذه النتائج بالإضافة إلى ملاحظات وتوصيات الفريق في تقريره المقدم وفقا لقرار مجلس الأمن ١٣٠٦ (٢٠٠٠) الذي يمكن أن يوجد في الوثيقة S/2000/1195.

وبعد تقديم التقرير، قامت لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١١٣٢ (١٩٩٧)، بالنظر في ذلك التقرير وإحالته إلى مجلس الأمن في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. وقد قرر المجلس بعد ذلك عقد هذه الجلسة اليوم - ٢٥ كانون الثاني/يناير - وذلك بعد أن نظرت اللجنة في التقرير مرة أخرى في جلستها المعقودة في ١٠ كانون الثاني/يناير.

وبعد أن عقد الفريق جلسته الأولى في آب/أغسطس من العام الماضي، قام الفريق خلال الأشهر الأربعة من عمله برحلات واسعة النطاق التقى فيها بالمسؤولين الحكوميين، وهيئات إنفاذ القوانين، وممثلي وكالات الأمم المتحدة، والصحفيين، وأعضاء منظمات المجتمع المدني، بالإضافة إلى عدد من الأفراد وشركات القطاع الخاص. ودرس الفريق قدرا كبيرا من الوثائق والبيانات الإحصائية. وفي هذه الرحلات قام أعضاء الفريق، منفردين أو مجتمعين، بزيارة ٢١ بلدا فيما يتصل بمهمتهم، من بينها البلدان ذات الصلة في غرب أفريقيا، فضلا عن المراكز الرئيسية لتجارة الماس وصقله. وقد حظي أعضاء الفريق بشكل عام بالتعاون والدعم من الحكومات المعنية ومن القطاع الخاص.

ويورد التقرير تفاصيل النتائج التي توصل إليها فريق الخبراء فيما يتصل بثلاثة مجالات رئيسية. وفيما يتعلق بالماس، جمع الفريق معلومات في الجزء الأول من التقرير عن الاستغلال غير المشروع للماس في سيراليون وعن نظامها الجديد لإصدار شهادات الماس. كما جمع معلومات عن الإحصائيات الدولية المتعلقة بالماس وبلدان العبور. واستنادا إلى النتائج التي توصل إليها. قدم الفريق توصيات محددة. واسترعى انتباه مجلس الأمن إلى التوصيات الواردة في الفقرات ١٥٥ إلى ١٦٦ في هذا الصدد.

وفي الجزء الثاني من التقرير، جمع الفريق معلومات عن الأسلحة والعتاد ذي الصلة والنقل ومراقبة الحركة الجوية في منطقة غرب أفريقيا واستنادا إلى المعلومات التي جمعت توصل الفريق إلى نتائج معينة تتعلق بهذه المجالات وقد وردت في الفقرات ٢٥٢ إلى ٢٥٤. وقدم الفريق توصيات محددة في هذا الصدد أيضا. واسترعى انتباه مجلس الأمن إلى التوصيات الواردة في الفقرات ٢٥٥ إلى ٢٦٩ من التقرير.

وفي الجزء الثالث من التقرير يرد تحليل تقني لنظم مراقبة الحركة الجوية في غرب أفريقيا، وتحديد لسبل تحسين هذه النظم. وتتضمن الفقرة ٢٦٩ من التقرير التوصيات المنبثقة عن ذلك التحليل.

وبالإضافة إلى هذه التوصيات التي تتعلق بالمجالات المحددة الثلاثة، قدم الفريق بعض التوصيات الختامية الواردة في الفقرات ٢٧١ إلى ٢٧٣ من التقرير.

ولم يتمكن الفريق من إجراء تحقيق تفصيلي في بعض المعلومات التي لفتت انتباهه خلال عمله. وقد تمت الإشارة إلى عدد من هذه المسائل المعلقة في التقرير، وخصوصا في الفقرات ٢٤٦ إلى ٢٥١.

وعندما اتخذ مجلس الأمن القرار ١٣٠٦ (٢٠٠٠)، أعرب المجلس في الفقرة ٢٠ من ذلك القرار عن استعداده للنظر في اتخاذ الإجراءات اللازمة على أساس التقرير قيد النظر. وقدم الفريق توصيات محددة في تقريره بالإضافة إلى توصيات ذات طبيعة أعم: وبعض هذه التوصيات إجرائية في طبيعتها، في حين أن بعض التوصيات الأخرى المتعلقة بالمسائل الشاملة قد قدمت لإحكام تنفيذ التدابير المتخذة في سياق أعم.

وإلى جانب الدور النشط الذي يضطلع به مجلس الأمن، يلزم التعاون والتضامن على الصعيد الدولي لتنفيذ العديد من هذه التوصيات. ويلزم بشكل خاص وضع إطار رقابي أفضل لنظم مراقبة الحركة الجوية في المنطقة وهو أمر لا يمكن تحقيقه بدون هذا التعاون الذي يتطلب تقديم مساعدة تقنية ومالية. وأنا أثير هذه النقطة للتشديد على أن المطلوب هو اتباع نهج شامل لمعالجة الحالة في سيراليون، وهو نهج يشمل أيضا عناصر فاعلة أخرى غير المجلس ذاته.

ومن المجالات الهامة للغاية أيضا التي ينبغي أن يشدد عليها مجلس الأمن إجراءات المتابعة المتعلقة بالتوصيات. وأعتقد أنه يمكن لمجلس الأمن أن يعتمد نُهجا شتى عند النظر في التوصيات وتقرير إجراءات المتابعة. ويجب أن تحظى جميع التوصيات الواردة في تقرير الفريق بالنظر الكامل والواجب والشامل. ويجب أيضا ألا تبدد الجهود والموارد المخصصة لهذه العملية. وينبغي ألا يكون مصير هذا التقرير هو الوضع على أحد الأرفف ليعلوه التراب.

وأود أن أختتم هذا العرض بإبراز فقرة تم فيها تذكير الفريق بخلفية ولايته خلال زيارته لسيراليون وبالبعد الإنساني لمأساة شعب سيراليون. إن الآلاف من المدنيين – ومنهم أطفال كثيرون – ضحايا أعمال وحشية يعجز عنها الوصف، وهم يواجهون مستقبلا يتسم بعدم اليقين. كما فقد عشرات الآلاف من أهالي سيراليون أرواحهم. وتحول نصف مليون منهم إلى لاجئين، وشرد ما يصل إلى ثلاث أو أربع مرات هذا العدد.

وبينما نجتمع اليوم هنا، فإن معظم سيراليون لا يزال في أيدي المتمردين، والشعب هناك يعيش دون إمكانية الحصول على متطلبات العيش الأساسية – المساعدة الطبية أو التعليم أو وسائل الرزق الآمن. ونحن – الفريق ولجنة الجزاءات التي أتولى رئاستها – ما زلنا ندرك هذا البعد الحيوي للمشكلة، ونعتقد أن العرض الرسمي لهذا التقرير اليوم سيحفز مجلس الأمن على اتخاذ الإجراءات اللازمة للمساعدة في وضع حد لمعاناة شعب سيراليون وإنهاء هذه المأساة التي استمرت عشرة أعوام.

السيد إلدون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أشكركم سيدي الرئيس، على ترتيب هذه الجلسة اليوم، كما أشكر السفير تشودري على عرضه اللافت للنظر الذي قدمه توا لمناقشتنا. ومن دواعي السرور الخاص لي أن أرى أعضاء فريق الخبراء جالسين خلفه اليوم.

إن تقرير هذا الفريق يلقى الترحيب ويتسم بالاستفاضة. وقد عمل أعضاء الفريق بجد وبطريقة منهجية خلال الأشهر القليلة الماضية لإعداد وثيقة مُحكمة. والنتائج التي خلص إليها حول استمرار انتهاكات الحظر على الأسلحة والماس الذي تفرضه الأمم المتحدة على سيراليون تثير قلقا بالغا.

ونحن نرحب بقوة بإقرار الفريق لفكرة المخطط العالمي لإصدار شهادات للماس الخام. وفي هذا السياق، أود أن أؤكد تأييدنا القوي لقرار الجمعية العامة ٥٥/٥٦ الذي اتخذ في العام الماضي بشأن ماس النزاع والذي كانت المملكة المتحدة من المشتركين في تقديمه، وكذلك التزامنا بالمشاركة الكاملة في الجهود الدولية الرامية إلى المضي قدما بهذا العمل

الهام باعتباره من المسائل ذات الأولوية. ونريد أن نرى إطارا دوليا ناجعا وبسيطا يوضع في وقت مبكر. وينبغي أن يكون الهدف من هذا الإطار حماية تجارة الماس المشروعة وتعزيز سمعتها مع توجيه ضربة قاصمة إلى الاتجار غير المشروع بالماس.

ونحن نؤيد توصية الفريق الداعية إلى وجوب قيام حكومة سيراليون بالعمل على تعزيز مصداقية نظامها الخاص بإصدار شهادات الماس. وتشمل الخطوات الضرورية في هذا الصدد تدقيق حسابات التجار، وتطوير نظم دعم تستهدف إدخال صغار المشتغلين بالتعدين في صناعة الماس الرسمية. ووضع أساليب تتسم بالشفافية تضمن استخدام أرباح الماس فيما يعود بالنفع على شعب سيراليون.

وتود المملكة المتحدة أن ترى قدرة معززة إلى حد كبير في داخل الأمانة العامة للأمم المتحدة لدعم المجلس ولجنة الجزاءات بشأن كل جوانب الجزاءات، بما فيها تصميمها وتنفيذها ورصدها وإنفاذها. وهذا يمكن أن يتضمن العمل على تحديد سماسرة ووسطاء تجارة السلاح المسؤولين عن توريد الأسلحة إلى الجبهة المتحدة الثورية. ونأمل أن يقدم الفريق العامل غير الرسمي المعني بالجزاءات توصيات لهذا الغرض.

وفيما يتعلق بدور البلدان المصدرة للأسلحة، تحث المملكة المتحدة كل الدول الأعضاء المصدرة للأسلحة على القيام بأعمال تحقق شاملة من الاستخدام النهائي المفترض لصادرات الأسلحة وقت الترخيص. وأعمال التحقق هذه ينبغي أن تتضمن الاستعلام عن شهادات المستخدم الأخير المشتبه فيها مع البلدان المعنية وتوزيع المعلومات عن شهادات المستخدم الأخير المزيفة على البلدان الأخرى للإعلام. ونؤيد توصية الفريق بتحقيق تعاون أوثق بين مجلس الأمن ومنظمة الجمارك العالمية.

وتقرير الفريق يحدد تحديدا مفيدا عددا من الأفراد والشركات المتورطة في انتهاكات للجزاءات وعددا من البلدان التي تقع تلك الانتهاكات في أراضيها. وستنظر المملكة المتحدة بجدية بالغة في أية لمحة تشير إلى أن مواطنين بريطانيين أو شركات بريطانية قد يكونون متورطين في انتهاك الجزاءات، وستحقق تحقيقا كاملا عند الضرورة. ونحث الدول الأخرى على أن تفعل نفس الشيء وأن تكفل أن يصبح انتهاك جزاءات الأمم المتحدة جريمة في تشريعاتها الوطنية.

ومما يثير جزعنا الدور الخبيث الذي يقوم به أفراد مثل فيكتور بوت في سلسلة إمدادات الأسلحة غير المشروعة. ونحن ندعو حكومات كل الدول الأعضاء إلى ضمان ألا تكون أراضيهم مستخدمة كقاعدة عمليات لأولئك الناس. ينبغي ألا يكون هناك أي ملجأ يلجأ إليه منتهكو الجزاءات.

ونلاحظ بقلق خاص النتيجة التي توصل إليها الفريق بأن الرئيس الليبري تشارلز تيلور متورط بشكل نشط في إشعال العنف في سيراليون عن طريق الدعم المالي والعسكري على حد سواء. ووجد الفريق أيضا أن معظم ماس الجبهة المتحدة الثورية يهرب خارج سيراليون عن طريق ليبريا، وأن طائرات مسجلة في ليبريا تستخدم لإمدادات الأسلحة غير المشروعة.

في ضوء هذه النتائج، لا يمكن أن يكون بعد الآن أدنى شك في أن الرئيس تيلور يعمل باستهتار على إطالة أمد الصراع في سيراليون بغرض تحقيق مكاسب شخصية. ونتيجة لذلك، قتل عشرات الآلاف من الأبرياء أو قطعت أوصالهم. وهذا لا يمكن السماح باستمراره. والمملكة المتحدة ترحب بالتطورات الأخيرة حيث أعلن الرئيس تيلور عن نيته وقف الدعم للجبهة المتحدة الثورية والعمل وفقا

لبعض توصيات الفريق. لكن هذه البوادر تجاه المجتمع الدولي متأخرة، بصراحة، بعض الشيء. وفي الوقت نفسه نسمع أنباء متزايدة عن دعم ليبري لهجمات ارتكبتها مؤخرا حركة المتمردين في غيانا، خلفت مئات القتلى. إن الأعمال الليبرية تهدد استقرار المنطقة بأكملها. وقد حان وقت اتخاذ مجلس الأمن الإجراءات اللازمة.

لذلك، تشارك الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في تقديم مشروع قرار تجري الآن مفاوضات بشأنه في مجلس الأمن من شأنه أن يفرض، بمقتضى الفصل السابع من الميثاق، طائفة من التدابير على ليبريا بهدف ممارسة ضغط فعال على الرئيس تيلور ومعاونيه لتغيير أساليبهم وهذه التدابير وضعت بعناية بحيث تترك آثارا دنيا على المواطنين الليبريين العاديين، بينما تجعل تقديم الدعم الليبري للجبهة المتحدة الثورية أكثر صعوبة. وهي تتضمن حظرا على الماس الليبري الخام، وحظرا على رحلات الطائرات المسجلة في ليبريا، وحظرا جديدا على توريد الأسلحة، وحظرا انتقائيا على سفر المسؤولين الليبريين الكبار وحظرا على استيراد الأخشاب الليبرية. ونحن نأمل أن يدرك الموجودون في هذه القاعة الأسباب التي تحتم فرض مجلس الأمن هذه التدابير بأسرع وقت ممكن. ويوضح مشروع القرار أن الجزاءات سترفع حالما يرى المجلس نهاية الدعم المالي والعسكري الليبري للجبهة المتحدة الثورية في سيراليون وللحركات المتمردة المسلحة في بلدان مجاورة أخرى.

وفي نهاية الأمر، على الرئيس تيلور أن يسلم بأنه لا يمكنه بعد الآن أن يختفي وراء بيانات البراءة. وكلما سارع إلى إدراك هذا وأبدى التزاما برفاه الشعب الليبري والسلام الإقليمي، كانت عودة ليبريا إلى الجماعة الدولية أسرع.

إن الفريق يستحق تهنئتنا الحارة على العمل الشامل جدا، لكن المطلوب لا يزال كثيرا. ونعتقد بأن ولايته ينبغي أن تمدد فترة أخرى لتمكينه من القيام بالمزيد من التحريات بخصوص دعم جماعات المتمردين المسلحة في هذه المنطقة ومن مواصلة تركيز الاهتمام الدولي على العالم المظلم لانتهاكات الجزاءات. ونأمل أن يكون الفريق الراهن راغبا في تكريس مزيد من الوقت لهذه المهمة البالغة الأهمية.

السيد وارد (جامايكا) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي في البداية أن يشكر السفير تشودري على الجهود الكبيرة التي بذلها لإعداد هذا التقرير للمجلس. ونود أيضا أن نشكر الفريق على إمدادنا بتقرير مفيد شامل.

ويرحب وفدي بتقرير الفريق المنشأ بموجب قرار مجلس الأمن ١٣٠٦ (٢٠٠٠)، الرامي إلى تحديد الرابطة بين الاستغلال غير المشروع للموارد وإدامة الصراع في سيراليون. ونعتقد أنه تذكرة للمجلس في الوقت المناسب بأن نظم الجزاءات التي يعتمدها تتطلب رصد وتكييفات مستمرة لضمان التقيد بها ونجاعتها. والواقع أن وفدي يعتقد بأن من السذاجة بمكان الاعتقاد بأن لجان الجزاءات المجتمعة في الطابق الأسفل من مبنى الأمانة العامة للأمم المتحدة في نيويورك يمكنها أن ترصد رصدا فعالا ما يجري في النصف الآخر من الكرة الأرضية.

ووفقا لذلك، نحث على أن تراعى بشكل جاد توصية الفريق بأن ينشئ مجلس الأمن قدرة مستمرة لرصد تنفيذ الجزاءات وأيضا لدراسة نتائجها غير المقصودة على أطراف ثالثة وعلى الأفراد. وفي هذا الشأن، يجب أن يراعي عمل لجنة الجزاءات هذه المسألة مراعاة تامة.

لقد كانت آلية رصد أنغولا - اتحاد يونيتا تجديدا طيبا ومفيدا. ومن الممكن الآن القول بشكل قطعي إن الجزاءات ضد اتحاد يونيتا تنجح في تخفيض قدرته على

مواصلة حملته العسكرية. وآلية الرصد هذه تقدم مثالا جيدا لما يمكن إنجازه عندما تُرصد الجزاءات رصدا فعالا.

يبلغنا تقرير الفريق بأن انتهاكات نظام الجزاءات واسعة الانتشار وتقع بمنأى عن العقاب. والواقع أن عمل فريق الخبراء أثمر، إذ بدأت حكومات وكيانات أخرى تركز على ما يمكن عمله لتحسين إنفاذ الجزاءات واحتواء الانتهاكات القائمة.

والذين ساعدوا في انتهاك الجزاءات يتحملون نفس القدر من المسؤولية عن المأساة الإنسانية التي لا تزال مستمرة في سيراليون ويجب ممارسة الضغط من جانب المجتمع الدولي لضمان الامتثال لقرارات المجلس. ووفدي يشعر بالانزعاج لإبلاغ الفريق لنا باستفحال تورط بعض جيران سيراليون في كل جوانب انتهاكات الجزاءات.

ويشيد وفد بلادي بالدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي أكدت بأعمالها أن التدابير الحقة لحسن الجوار تتجلى في اهتمام الدول باتخاذ الإجراءات لانتشال الدول الأخرى من دائرة العنف، بدلا من استغلال شقاء الآخرين. ومن خلال السعي لإعادة الاستقرار على الصعيدين السياسي والأمني في المنطقة، تمهد دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب آسيا السبيل لتحقيق الجوانب الأخرى للتنمية.

ولن يستخف المجلس مسألة فرض تدابير لتخفيف انتهاكات الجزاءات. ويعتقد وفدي أنه أيا كانت التدابير العقابية التي سيتخذها المجلس، فلا بد أن يكون لها أدنى الأثر على الأهداف غير المقصودة، وأن تستهدف على وجه الدقة أولئك الذين ينتهكون الجزاءات بصورة سافرة، وأن اتباع نهج غير محدد لن يكون له نصيب كبير من التأييد من وفد بلادي.

وفي هذا الصدد، يؤيد وفدي بشدة التوصيات الرامية إلى تحسين تدفق الماس الخام من البلدان المنتجة. وليس من المقبول أن يسمح للبلدان ذات الكميات الضئيلة من الصادرات المؤكدة من الماس الخام، بالتحايل على الجزاءات من خلال غسل الصادرات غير القانونية عبر أراضيها. ويجب تشجيع كافة البلدان المصدرة للماس في غرب أفريقيا على إرساء نظام لشهادة المنشأ على غرار النظام المتبع في سيراليون، وأن تعتبر ذلك مسألة ملحة. وينبغي أن تعطى الفرصة لهذه البلدان لتنفيذ نظام لا يعوق صادراتها المشروعة وإن كان سيمنع الأرباح من إطالة أمد الصراع.

وإننا نشعر بالقلق أيضا إزاء السهولة التي يتم بها توريد الأسلحة الصغيرة إلى المنطقة. وتقع مسؤولية انتشار الأسلحة في غرب أفريقيا على عاتق البلدان المنتجة، وتلك التي تمر بها هذه الأسلحة. ويمثل الوقف الاختياري الذي قررته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على استيراد الأسلحة الخفيفة، وتصديرها وتصنيعها في غرب أفريقيا، آلية مفيدة يمكن أن نبني عليها. وينبغي للمجلس، بل والمجتمع الدولي، أن يساعد بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في إنشاء نظام مشترك له ضوابط، يشتمل على تسجيل، وترخيص، وجمع، وتدمير الأسلحة الصغيرة.

ويوصي الفريق، أيضا، بوضع ضوابط صارمة للمجال الجوي في غرب أفريقيا بهدف الحد من حركة الماس الخام غير المشروع والأسلحة الصغيرة على السواء. وسيشتمل ذلك، بالضرورة، على تركيب معدات جديدة للرصد والمراقبة. وسوف تحتاج بلدان المنطقة إلى مساعدة دولية للحصول على مثل هذا النظام للرصد وصيانته، وإننا نحث على تقديم مساعدة عاجلة في هذا الشأن.

ولن تكون التدابير التي أوصى بها الفريق فعالة إلا إذا تقيدت كل البلدان الأعضاء بأحكام قرارات الجزاءات.

ونحن نقدر لشعب سيراليون كفالة استخدام ثروات بلده في تنمية البلد وليس لإطالة أمد الحرب.

وسينظر وفد بلادي بدقة في التوصيات التي قدمها الفريق، وبخاصة التوصيات التي أبرزها رئيس اللجنة في عرضه للتقرير. وكما ذكر مشددا، فإن أعمال الفريق يجب ألا تهدد أو أن تهمل حتى يعلوها الغبار. ولعل أعظم ثناء على العمل الذي اضطلع به الفريق هو كفالة أن يتصرف مجلس الأمن بصورة حاسمة انطلاقا من هذه التوصيات.

السيد لفيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أتوجه بالشكر للسفير تشودري على تقديمه لتقرير فريق الخبراء، وأتقدم بالتهنئة لأعضاء الفريق الذين يجلسون خلفه هنا في هذه القاعة.

بادئ ذي بدء، أود أن أذكر أن وفد بلادي يضم صوته بالكامل للبيان الذي سيدلي به سفير السويد في وقت لاحق باسم الاتحاد الأوروبي.

ويسرنا أن تقرير فريق الخبراء المنشأ بموجب القرار ١٣٠٦ (٢٠٠٠) لدراسة مسألة الاتجار بالماس والأسلحة فيما يتعلق بسيراليون، سيطرح في مناقشة مفتوحة في مجلس الأمن، اليوم وفي رأينا، إنها مسألة مبدأ أساسي أن تخضع التقارير التي تشير بأصابع الاتهام بصورة أو بأخرى إلى دول بعينها، لنقاش من شقين بحيث يتسم بالشفافية ويكون مفتوحا للجميع. وتلك هي فرصة هامة لأعضاء مجلس الأمن وسائر أعضاء منظمتنا لإجراء حوار يمكن للجميع أن يشاركوا فيه وأن يعرضوا آراءهم.

وقبل أن أنتقل إلى مضمون بعض التوصيات التي قدمها فريق الخبراء، أود أن أبلغ أعضاء المجلس بأن فرنسا تقدر بشدة محتوى هذا التقرير. فالعمل الذي أنجزه الخبراء عمل جاد وشامل. وكانت المعلومات الواردة فيه أكثر مصداقية مما جاء في بعض التقارير المقدمة في العام الماضي.

ويبين التقرير بوضوح أن هناك شبكة معقدة ومربكة من التأييد للجبهة المتحدة الثورية. وفضلا عن عن مسؤولية ليبريا، التي نأمل أن تعدل عن أساليبها الخاطئة التي اتبعتها في الماضي، علينا جميعا أن نفكر معا - ويشمل ذلك الدول الأعضاء في مجلس الأمن، وأعضاء منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية في أفريقيا، والبلدان التي تشتري الماس، والبلدان التي تبيع الأسلحة - حول كيفية كبح المجرمين المنظمين الذين يستفيدون من ذلك، ويستغلون الصراع الدائر في سيراليون ومن صراعات أخرى في افريقيا، للأسف.

وكما يتبين من التقرير بوضوح، فإن هؤلاء المجرمين يتصرفون غالبا بدون علم السلطات الوطنية المختصة، التي ليس بمقدورها أن تتصدى لما يفعلونه، لافتقارها إلى الموارد أو الإرادة السياسية.

إن نفس الأسماء تتكرر المرة بعد الأخرى في تقرير إثر آخر. ولن أذكر سوى اسم واحد - فيكتور بوت - الذي يفترض أنه يمتلك أسطولا يضم أكثر من ٥٠ طائرة، والذي أشارت إليه أصابع الاتهام في العديد من عمليات التهريب غير المشروعة في جميع أنحاء أفريقيا، وهو مؤيد لأبغض الحركات مثل الجبهة المتحدة الثورية والاتحاد الوطني من أجل الاستقلال التام لأنغولا (يونيتا).

لقد حان الوقت لأن يقف المجتمع الدولي يدا واحدة لوضع حد لهذا النوع من النشاط. ويجب أن تتضافر جهود كل البلدان من أجل تحقيق هذه الغاية.

ترحب فرنسا بشكل خاص باثنتين من التوصيات العامة في هذا التقرير. ويحدونا وطيد الأمل في أن تتخذ إجراءات متابعة محددة انطلاقا منهما. وتتعلق التوصية الأولى بالتوسع في نظام إصدار الشهادات بالنسبة للماس السيراليوني. ويأمل الخبراء أن يكون هذا النظام نموذجا في

إطار ما تسمى بعملية كيمبرلي. ونحن نؤيد هذه الفكرة. كما إننا نؤيد التوسع التدريجي لنظام التوثيق السيراليوني بحيث يسري على كافة البلدان المجاورة والمنطقة دون الإقليمية.

أما التوصية الثانية فتهدف إلى تحقيق رقابة أفضل على الصادرات من الأسلحة الصغيرة من قبل البلدان المنتجة لهذه الأسلحة. ويعتبر تشديد ضوابط الرقابة الجمركية، بدعم كاف من المجتمع الدولي، مسألة ذات أولوية في هذا الصدد.

ومعظم التقرير مخصص للدور الذي تقوم به السلطات الليبرية في الصراع في سيراليون والدعم المستمر الذي تقدمه لحركة التمرد من خلال تزويدها بالأسلحة، وشراء الماس منها وتوفير الملاذ لبعض المسؤولين فيها. وأملنا أن يحمل نشر هذا التقرير ووعي المجتمع الدولي بالحالة وما يجلبه ذلك من ضرر لليبريا الحكومة الليبرية على أن تراجع سياستها مراجعة جذرية. لكن وعودا كثيرة قدمت لنا في الماضي مما يجعلنا لا نكتفي بالكلمات المعسولة. ومن هنا تؤيد فرنسا مبدأ إنشاء نظام فعال للجزاءات يفرض على القادة الليبريين. وإننا لا ندعو هنا إلى اتخاذ نهج عقابي، بل نظام محفز من شأنه أن يكمل الخطوات التي ستتخذ على الصعيد الوطني. ومما يشجع فرنسا على الأخص القرار الذي اتخذته ليبريا مؤخرا بطرد زعماء الجبهة الثورية المتحدة من منروفيا التي يقيمون فيها حاليا.

وبالإضافة إلى ليبريا، فإن تسوية هذه الأزمة في غرب أفريقيا تتطلب أيضا حسن النية من جانب البلدان المجاورة والرغبة في المضي قدما نحو تحقيق سلام إقليمي، بدلا من صب الزيت على النار على نحو غير مجد.

وفي رأينا، أنه لكي يكون لنظام الجزاءات الذي سيعتمده مجلس الأمن تأثير إيجابي، يتعين عليه أن يحترم المبادئ التالية:

أولا، ينبغي أن تكون الجزاءات المقترحة محدودة الأمد. ولا يعني ذلك بحال من الأحوال الموافقة على المؤامرات الكريهة للسلطات الليبرية، وإنما المسألة ببساطة هي التأكد من أن مجلس الأمن سيكون قادرا على استعراض القضية برمتها بتعمق وعلى أسس دورية - بما في ذلك، عند الاقتضاء، تقدير مدى ملاءمة تمديد هذه الجزاءات.

ثانيا، لا ينبغي بأي شكل من الأشكال أن تؤدي الجزاءات المقترحة إلى معاقبة الشعب الليبري، وهو من أفقر شعوب العالم، أو الإضرار به. فالجزاءات المقترحة ينبغي أن ترتبط بالصراع في سيراليون وتورط ليبريا فيه.

ثالثا، ينبغي أن تكون الإجراءات المقترحة محفزة وأن ترتبط بمعايير محددة لإلغائها. ويجب أن تفهم السلطات الليبرية تماما ما يتعين عليها أن تفعله لرفع الجزاءات المفروضة عليها.

رابعا، ينبغي ألا تعوق الجزاءات المقترحة إمكانية ظهور تسوية يمكن التفاوض بشأنها بمساعدة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وينبغي أن تكون الجزاءات عنصرا من عناصر تسوية سياسية شاملة، وألا تحل محل هذه التسوية. وينبغي أن يستمع مجلس الأمن إلى آراء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا - وهي هيئة تشترك بشكل مباشر في معالجة هذه الأزمة - وأن يحترم تلك الآراء.

خامسا، تدعو فرنسا إلى اتخاذ نهج تدريجي في تنفيذ الجزاءات، حتى يتاح لحكومة ليبريا المنتخبة ديمقراطيا تحمل مسؤولياتها.

إن قادة ليبريا بمواصلتهم دعم الجبهة الثورية المتحدة، إنما يتحملون مسؤولية جسيمة عن بلدهم بعزلها على نحو مطرد عن المجتمع الدولي، ومن ثم إعاقة فرص تنميته. وإننا نحث أولئك القادة على الابتعاد عن هذا الخيار، بل وعلى

العكس، إبداء التعاون التام بغية تحقيق السلم الدائم في المنطقة.

السيد عوني (مالي) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أشكركم، ياسيدي، على عقد هذه الجلسة لمجلس الأمن حتى يتمكن السفير تشودري، رئيس لجنة مجلس الأمن المعنية بسيراليون من تقديم فريق الخبراء المنشأ وفقا للفقرة ١٩ من الفرع باء من القرار ١٣٠٦ (٢٠٠٠) المتعلق بسيراليون. وإننا نشكر السفير تشودري على ملاحظاته التمهيدية ونرحب بأعضاء فريق الخبراء الذين حضروا هنا اليوم.

ويتضمن التقرير المعروض على المجلس معلومات وتوصيات تتعلق، بالإضافة إلى سيراليون، بكثير من بلدان غرب أفريقيا. وإننا نرحب في هذا الصدد بعقد جلسة أخرى في غضون الأيام القليلة المقبلة تجمع بين مجلس الأمن ووفد هام يمثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، برئاسة وزير الشؤون الخارجية في مالي. وستكون هذه الجلسة، التي تعد متابعة لجلسة ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، أوسع نطاقا وأكثر تعمقا في الموضوع. ولذا، فسأقتصر هنا على عدد من التعليقات الأولية.

أولا، تشعر الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بالقلق الشديد حيال الصراعات التي تمزق المنطقة دون الإقليمية في غرب أفريقيا، وخاصة بسبب استمرار الصراع في سيراليون. ولمواجهة هذه الحالة، اعتمدت الجماعة في عام ١٩٩٨ وقفا لتصدير الأسلحة الخفيفة واستيرادها في غرب أفريقيا.

وقد دعا مؤتمر القمة الثالث والعشرون للجماعة، المنعقد في أبوجا في أيار/مايو ٢٠٠٠، بشكل أكثر تحديدا، إلى إجراء تحقيق على المستوى الإقليمي في الاتجار غير المشروع بالماس والأسلحة. وسيتيح الاجتماع المقبل بين مجلس الأمن والوفد الوزاري الذي يمثل الجماعة الفرصة لاستكمال هذه التحقيقات.

ثانيا، يتعين على الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا العمل معا لاستعادة السلام في سيراليون ومنطقة غرب أفريقيا الإقليمية بأسرها. وفي هذا الصدد، فإننا سعداء للغاية ببعثة المجلس التي زارت سيراليون ومنطقة أفريقيا الغربية في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، وبتوصياتها التي أعقبت تلك الزيارة. كما نرحب بالقرار الذي اتخذه الأمين العام بتشكيل بعثة مشتركة بين وكالات الأمم المتحدة في غرب أفريقيا، من المقرر أن تزور ١٠ بلدان في منطقتنا في الفترة من ٩ إلى ٢٤ شباط/فبراير. والمهم أن تتضمن ولاية هذه البعثة تقدير الاحتياجات والأولويات في غرب أفريقيا فيما يتعلق بالسلم والأمن في المنطقة.

وإننا نعلق آمالا كبيرة على هذه البعثة. التي يتعين، وفقا لولايتها، أن تقدم توصيات لوضع استراتيجية إقليمية وتحدد عناصر لكي تتضمنها تلك الاستراتيجية حتى تنفذها الأمم المتحدة، أو بالتعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إن أمكن، بهدف تلبية الاحتياجات ومعالجة المشكلات التي حددت.

ثالثا، ستبذل الجماعة كل ما في وسعها للعمل مع مجلس الأمن، ولا سيما في السعي لإيجاد تسوية للصراع في سيراليون. ويهدف التقرير المعروض على المجلس المشاركة في تحقيق هذا الهدف، وستدلي المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بتعليقاتها حول هذا التقرير في الاجتماع الذي سيعقد بين المجلس والوفد الوزاري الذي سيمثل الجماعة.

السيد فالديفيسو (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): يود وفدي أن يعرب عن شكره لكم، يا سيدي، لعقدكم هذه المناقشة المفتوحة التي يمكن أن يشارك فيها جميع الأعضاء في الأمم المتحدة. إن العلاقة بين الماس والسلاح

موضوع يثير اهتمام العديد من الدول، كما بينت المناقشة التي جرت مؤخرا في الجمعية العامة بشأن الدور الذي يقوم به الماس في إذكاء نيران الصراع.

كذلك نود أن نشكر الممثل الدائم لبنغلاديش، الذي يرأس لجنة الجزاءات الخاصة بسيراليون، على الأسلوب المثير للإعجاب الذي أدار به عمل اللجنة والترتيبات التي قام بها يحضر إلينا، هنا اليوم في نيويورك، أعضاء فريق الخبراء المسؤول عن التقرير المعني بالماس والأسلحة في سيراليون.

ونعتقد أن فريق الخبراء الذي يرأسه السيد أيافور قد أعد تقريرا يستحق تقديرنا الكامل على نوعية العمل المنجز، وكمية المعلومات التي يحتويها، والإسهام الهائل الذي قدمه لعمل اللجنة التي أنشأها مجلس الأمن فيما يتعلق بسيراليون. ونحن مرتاحون ليس لرؤية الخبراء يركزون على العلاقة بين الأسلحة ومتاجرة الجبهة المتحدة الثورية في الماس فحسب، بل لأنهم تناولوا أيضا استخدام الطائرات المسجلة في أماكن مختلفة في نقل الأسلحة وانتهاكا للعقوبات. ونتيجة لذلك أمامنا تقرير تدعم الحقائق توصياته بدرجة كبيرة.

وفيما يتعلق بتوصيات التقرير المحددة، نجد أن من غير الأخلاقي أن تكون مناجم الماس في سيراليون مصدرا لمعاناة شعب سيراليون وتكون في الوقت ذاته رمزا للفخامة والرخاء بالنسبة لشعوب أخرى. ومن الواضح أن إنتاج الماس له أهمية في أسباب المعيشة الاقتصادية لشعوب عديدة، وأن مشاركة سيراليون في تجارة الماس العالمية هي مشاركة صغيرة نسبيا. ولكن إذا أضيفت حصتها على حصة بلدان أخرى تعاني من الصراع يرى المرء أن تجارة الماس اكتسبت أبعادا كبيرة بالنسبة للسلم والأمن الدوليين.

إننا نهنئ حكومة سيراليون على إقامة نظام جديد لإصدار شهادات الماس المتجه إلى التصدير. ونود أن نرى إنشاء نظام عالمي لإصدار الشهادات على وجه السرعة، مثلما طالب قرار الجمعية العامة ٥٥/٥٦. ونحن نشجع مجلس الماس العالمي والدول المشاركة في ''عملية كيمبرلي'' على التوصل إلى اتفاق بشأن هذه المسألة في أقرب وقت ممكن.

ونحن نأسف إذ أن بعض البلدان المذكورة في التقرير رفضت التعاون مع فريق الخبراء وذلك بعدم تقديم إحصائياتها الوطنية الخاصة بتقدير الماس. وينبغي أن يشجع المجلس تلك البلدان على التعاون واعتماد نظام إصدار شهادات مماثل للنظام القائم في سيراليون، وينبغي أيضا على البلدان المصدرة للماس أن تطبق إجراءات مراقبة أشد. ومن الضروري أن نقلل الاختلافات الإحصائية، وعدد العمليات غير القانونية، ومبيعات ماس مناطق النزاع في متاجر ماس بلدان عديدة. وتدابير مراقبة الجمارك التي اعتمدتها بلدان عديدة امتثالا للجزاءات التي فرضها مجلس الأمن هي إسهامنا في تحقيق السلم في سيراليون وضمان استفادة الشعب من ثرواته الطبيعية.

وفيما يتعلق بتوصيات التقرير الخاصة بالأسلحة، يجب أن نجد وسائل فعالة لخفض تدفقات السلاح إلى مناطق مثل غرب أفريقيا، والتي فرضت فيها البلدان في حقيقة الأمر وقفا لاستيراد الأسلحة الصغيرة. وكما يشير التقرير، تقع المسؤولية عن تدفق الأسلحة على عاتق البلدان المنتجة، والبلدان التي تعيد نقل الأسلحة، والبلدان التي تستخدم الأسلحة. ونعتقد أنه واجب على المجلس أن يعزز التدابير الدولية للحد من تدفقات السلاح إلى غرب أفريقيا. وتتحمل البلدان المنتجة للسلاح مسؤولية خاصة، وينبغي أن تكون أول من يراقب الصفقات المتجهة إلى مناطق النزاع، والمناطق الخاضعة لوقف الاستيراد، والمناطق الخاضعة للحظر المفروض من مجلس الأمن. وينبغي على الشركات التي تصنع الأسلحة ألا تتذرع بحجة أنها غير مسؤولة لأنها تعطي تراخيصها لمصانع أجنبية لانتاج الأسلحة و لم تعد تنتجها

بشكل مباشر. ومهرب دولي مثل فكتور باوت، المذكور في التقرير، والذي تدعمه أنظمة استيراد سلاح منحلة، يمكن أن يصبح خطرا حقيقيا على السلم والأمن الدوليين، كما رأينا.

والجانب الآخر في حالة الأسلحة هو العدد الكبير للغاية من الجنود الأطفال في الصراع داخل سيراليون. ويرتبط هذا على نحو وثيق بحقيقة أنهم قادرون على استخدام الأسلحة الخفيفة على نحو متزايد والتي يتم توزيعها عليهم.

وبالانتقال إلى توصيات التقرير حول الحركة الجوية، أود الاعتراف بالصعوبات التي تواجهها سلطات المطارات في بلدان غرب أفريقيا فيما يتعلق بمراقبة عمليات الطائرات المستخدمة في نقل الأسلحة في المنطقة. وفي الواقع نرى أنه ينبغي على المجلس أن يصر على أنظمة تسجيل أكثر شفافية للسفن والطائرات في البلدان التي ترفع أعلام التسهيل. وكما يقترح فريق الخبراء، ينبغي على المنظمة الدولية للطيران المدني أيضا أن تشارك بشكل أكثر نشاطا في أنشطة التعاون الفني الرامية إلى تزويد مطارات المنطقة بالمعدات اللازمة وربما ينبغي عليها حتى إرسال مشرفي رحلات إلى المناطق الهامة.

وفيما يتعلق بالتوصيات الخاصة بليبريا، فلقد أعطانا فريق الخبراء أدلة عديدة على تورط حكومة ذلك البلد في بيع الماس والأسلحة إلى المتمردين في سيراليون، بما فيها حالات بيع بالمشاركة مع شركات تقوم بعمليات غير قانونية. ويساورنا قلق عارم إزاء الإضرار بالموارد الطبيعية لغابات ليبريا من أجل دعم هذه العمليات. ونأسف على أن ضيق الوقت قد منع الخبراء من تقديم وصف أكثر تفصيلا للكيفية التي يتم بها تصدير ماس سيراليون عبر ليبريا.

ويشجعنا قرار حكومة ليبريا بالمشاركة في هذا النقاش من خلال حضور وزير خارجيتها. ويجب أن تعلم حكومة ليبريا أن مجلس الأمن يطلب تعاون بلدان غرب أفريقيا في تشجيع السلم والأمن في المنطقة، بما فيا سيراليون. والمجلس مستعد للتحرك الجاد للرد على أي خرق للجزاءات المطبقة ضد الجبهة المتحدة الثورية.

وفيما يتعلق برصد الجزاءات، فإن مما يثبط من همة وفد بلادي قراءة ملاحظة فريق الخبراء الوارد في الفقرة ٤٧ من تقريره ومفاده أن قرارات مجلس الأمن بشأن الماس والأسلحة يتم انتهاكها بلا عقاب. ونعتقد أنه من الضروري مواصلة حرمان أعداء السلام في سيراليون من إمكانية الوصول إلى أسواق السلاح والماس. وإننا نتطلع إلى فرصة لإجراء حوار مع الدول الأعضاء في الرابطة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا حول هذا الوضع هنا في نيويورك.

وختاما لبياني هذا، نعتقد أنه بالإضافة إلى نظام عقوبات يطبق على بلد واحد أو مجموعة من الثوار داخل بلد، يجب أن نعزز قدرة الأمانة العامة للأمم المتحدة على تنفيذ الرصد القائم للعقوبات وحالات الحظر التي فرضها مجلس الأمن تحقيقا لمهمته في حماية السلم والأمن الدوليين.

السيد بن مصطفى (تونس) (تكلم بالفرنسية): أود بادئ ذي بدء، أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيمكم هذه الجلسة التي أثق بأنها ستمكننا من إجراء تبادل بناء للآراء بشأن المسألة الهامة المطروحة اليوم على بساط البحث. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري العميق للسفير تشودري على عمله الهام في توجيه لجنة الجزاءات المعنية بسيراليون.

ووفد بلادي يشارك المتكلمين السابقين في توجيه الشكر إلى فريق الخبراء المعين عملا بالقرار ١٣٠٦ (٢٠٠٠) لدراسة مسألة الاتجار بالماس والأسلحة فيما يتعلق بسيراليون.

كما أود أن أشيد بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على مبادرتها بشأن التحقيق في الاتجار بالماس السيراليوني واستغلاله بشكل غير مشروع. إن نتائج تحقيقات هذه الجماعة - وعلينا أن نتذكر أنها الجهة الأكثر قدرة على التعرف على مختلف جوانب هذه المشكلة المركبة، واقتراح أنسب التدابير التي يمكن اتخاذها بما يتماشى مع السياق الخاص للمنطقة دون الإقليمية - هذه النتائج ينبغي أن يضعها مجلس الأمن في الاعتبار على النحو الواجب.

ويود وفد بلادي، بعد أن درس بتأن تقرير فريق الخبراء المعروض علينا اليوم، أن يتقدم بعدة ملاحظات وتعليقات. أولا، إن فهم مشكلة الاتجار غير المشروع بالماس يتطلب، في رأينا، نهجا شاملا ومبنيا على الخبرة، نهجا يشمل، بطريقة يمكن التحقق منها، السلسلة الكاملة لجميع العناصر الفاعلة الضالعة في هذه التجارة. ومن ثم نعتقد، أنه لكي يكون نهجا فعالا ونزيها بحق، فإن مجرد تحليل حلقات السلسلة كل على حدة لن يكون كافيا، بل يجب بالأحرى - تحليل السلسلة بأكملها.

وينبغي أن يستهدف هذا النهج تشديد الرقابة على المنتج ذاته - الماس - من خلال إجراءات دولية متضافرة ومنسقة. وفي هذا الصدد، نؤيد توصيات فريق الخبراء المتعلقة بالحاجة إلى إقامة نظام معمم لإصدار الشهادات، وإنشاء آلية تابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، يمكنها أن ترصد بصفة مستمرة تنفيذ الجزاءات وقرارات الحظر التي فرضها مجلس الأمن.

ثانيا، فيما يتعلق بالاتجار في الأسلحة، فإن النهج اللازم للسيطرة على تدفق الأسلحة في مناطق الصراع لا يجوز أن يكون انتقائيا. ونحن نشاطر فريق الخبراء رأيه القائل إن المسؤولية عن غمر منطقة غرب أفريقيا بالأسلحة تقع على عاتق البلدان المنتجة، وكذلك البلدان التي تعيد شحن هذه الأسلحة، وتلك التي تستعملها. وأود في هذا الصدد أن أؤكد على تأييد وفد بلادي لتوصية حكومة بوركينا فاسو التي أقرها فريق الخبراء، بأن يشرف مجلس الأمن على آلية لرصد جميع واردات الأسلحة المتجهة إلى بوركينا فاسو، وعلى استخدام تلك الأسلحة، لفترة ثلاث سنوات.

ثالثا، يستصوب أن يكون النهج الذي يتخذه مجلس الأمن إزاء الاتجار غير المشروع بالماس والأسلحة فيما يتعلق بسيراليون، نهجا وقائيا وتدريجيا في طبيعته، وأن يكون قائما على الحوار وعلى استراتيجية واضحة ومتفق عليها، وقادرة على تحقيق نتائج ملموسة وسريعة، بينما تتجنب قدر الإمكان زيادة معاناة السكان المدنيين الذين أنهكتهم فعلا مشاكل أخرى إنسانية واجتماعية واقتصادية. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تكون التدابير التي يتخذها مجلس الأمن معنية فقط بالشاغل المستهدف. أي الاتجار غير المشروع بالماس والأسلحة. ذلك أن مد الجزاءات إلى مجالات وأنشطة أخرى قد يتسبب في خلق صعوبات جديدة، وبالذات بالنسبة للسكان في البلدان المعنية الذين يعانون أصلا من أثر الصراعات المسلحة في المنطقة. وأية جزاءات يفرضها مجلس الأمن يجب أن تكون مصممة لأهداف محددة؛ وأن تكون لها حدود زمنية، وتتضمن أحكاما لرفع الجزاءات تلقائيا.

ختاما، أود أن أبرز أهمية أن يولي مجلس الأمن اهتماما خاصا بضرورة ضمان عدم تعريض مبادرات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للخطر. ويجب التأكد من نجاح بعثة فريق الرصد التابع لهذه الجماعة، للفصل بين القوات على طول الحدود المشتركة بين سيراليون وليبريا وغينيا، التي أيدها مجلس الأمن والتي سيبدأ نشرها في ٢٨ شباط/فبراير، كما يجب على مجلس الأمن أن يعطي الأولوية، في مداولاته، لمتابعة توصيات معينة لفريق الخبراء.

وفي هذا الصدد، نرحب بالقرار الذي اتخذه وزراء خارجية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بزيارة نيويورك في المستقبل القريب للالتقاء بأعضاء مجلس الأمن. ونحن مقتنعون بأن زيارتهم ستوفر فرصة لإجراء تبادل مثمر للآراء بين أعضاء المجلس ووفد الجماعة الذي يرأسه وزير خارجية مالي، بشأن مختلف نواحي الحالة السائدة في المنطقة. ونعتقد أيضا أن هذه الزيارة ستفضي إلى ترسيخ النهج الشامل والمتعدد الأبعاد الذي وضعه المجلس لإدارة هذه الحالة، من أجل إرساء أسس السلام والاستقرار الدائمين، لا في سيراليون وحدها وإنما في كل منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية.

السيد شن غوفانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أود، أولا وقبل كل شيء، أن أشكر فريق الخبراء المعني بسيراليون على تقريره، وأشكر السفير تشودري، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١١٣٢ (١٩٩٧) على عرض هذا التقرير.

لقد درس وفد الصين بعناية تقرير فريق الخبراء، وهو يرى أنه تقرير شامل، وأنه مفيد في تعميق فهمنا للصلات القائمة بين الاتجار غير المشروع بالماس والصراع المسلح، وكذلك في تقييم تنفيذ البلدان المعنية لقرارات مجلس الأمن. كما أن التقرير يتضمن العديد من التوصيات المحددة، والبعض منها ملهم بحق. ونود أن نعرب عن تقديرنا للفريق على الجهود الدؤوبة التي اضطلع بها تحت قيادة السفير تشودري.

وقد علمنا من التقرير أن انتهاكات خطيرة لقرارات مجلس الأمن تحدث حاليا في المنطقة. فالاتجار غير المشروع بالماس ما زال يمثل مشكلة، بل إنه أصبح مصدرا هاما للدخل للجبهة المتحدة الثورية، يمكنها من مواصلة وتعزيز أطماعها العسكرية. هذا علاوة على أن الأسلحة الصغيرة منتشرة في كل مكان ومتيسرة للمتمردين والعناصر الإجرامية على حد سواء. وعلمنا أيضا أن بعض البلدان تشارك بشكل مباشر في هذه التجارة، إذ تسمح باستخدام أراضيها في إمداد سيراليون بالأسلحة. وهذه الحالة هي أحد أهم الأسباب التي أوصلت عملية السلام في سيراليون إلى هذه المرحلة الصعبة، وجعلتها غير قادرة على إحراز تقدم.

واليوم، وبعد مضي وقت طويل من اتخاذ مجلس الأمن لقراراته، فإن حقيقة أن هذه الحالة لم تحسم حتى الآن، تشكل بحق مصدرا للقلق، ونقطة تستحق أن نفكر فيها. ونعتقد أن أكثر المهام المطروحة علينا إلحاحا هي أن نتخذ تدابير محددة لكي نكبح بصورة فعالة الاتجار غير القانوني بالماس، وتدفق الأسلحة والاتجار بها بطرق غير مشروعة، وذلك للحد من الأثر السلبي لهاتين الظاهرتين على السلام في سيراليون.

فمن جهة، يتعين على مجلس الأمن والمجتمع الدولي أن يعملا بجهد أكبر من أجل إحلال السلام، وأن يحثا الأطراف في سيراليون على التنفيذ الفعال للاتفاقات المبرمة بالفعل. ومن جهة أخرى، من الضروري اتخاذ التدابير الحاسمة لقطع المساعدة الخارجية المقدمة إلى الجبهة المتحدة الثورية بغية ألا تساورها الأوهام في توسيع نطاق نفوذها بالوسائل العسكرية. وفي هذا الصدد، يتعين على جميع البلدان أن تتعاون أو تنسق فيما بينها. وقد تقدم الفريق بعدة توصيات جيدة في هذا الصدد، ونحتاج إلى النظر فيها وتنفيذها. ومع ذلك، فإننا نعتقد أيضا أن أية جزاءات تفرض يتعين أن تكون حسنة الأهداف. ويجب أن ننظر تماما في الآثار الإنسانية السلبية المحتملة الناجمة عن الجزاءات وأن نتفاداها. ويجب أن تكون الجزاءات أيضا ذات مدة محدودة.

والصراع الدائر في سيراليون يؤثر تأثيرا مباشرا على الاستقرار في البلدان المجاورة، فضلا عن السلم والأمن في

المنطقة. فلا بد أن يكون لنا نهج شامل. ويتعين النظر في هذه المشكلة ومعالجتها في سياق إقليمي. فالجزاءات ليست السبيل الوحيد المتوفر، وليست بالتأكيد أفضل السبل المتاحة.

ولا بد لمجلس الأمن أن يضطلع بدور هام في البحث عن تسوية شاملة.ونحث البلدان المعنية على الامتثال الصارم لقرارات مجلس الأمن لمصلحة السلم والاستقرار الإقليميين، بغية تعزيز حل مبكر وسلمي للمسألة.

ونقدر أيضا جهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا في محاولتها لإضفاء طابع الاستقرار على الحالة الإقليمية، ونرحب بدورها المتواصل في هذا الصدد. ونتطلع أيضا إلى الإحاطة الإعلامية التي ستقدمها الجماعة الاقتصادية بعد بضعة أيام. ويحدونا الأمل في أن يعزز مجلس الأمن تعاونه الوثيق مع الجماعة الاقتصادية في هذا الصدد بغية تعزيز عملية السلام في المنطقة.

السيد غرانوفسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشارك في توجيه الشكر إلى السفير تشودري على عرضه تقرير فريق الخبراء، وأغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا الكبير للعمل الذي يقوم به بوصفه رئيسا للجنة الجزاءات المتعلقة بسيراليون.

يلاحظ الوفد الروسي التقدم الكبير المحرز في تنفيذ أحكام قرار مجلس الأمن ١٣٠٦ (٢٠٠٠)، بشأن منع استيراد جميع أنواع الماس من سيراليون باستثناء الماس الذي تصحبه شهادة منشأ تصدرها حكومة ذلك البلد. وإن بدء العمل بالنظام الوطني لإصدار الشهادات المنصوص عليه في القرار ١٣٠٦ (٢٠٠٠) لم يمكِّن فحسب من استئناف صادرات الماس من سيراليون، وإنما مكَّن أيضا من زيادة حجم الماس الخام المصدر عن طريق أقنية رسمية بمعدل ثلاثة أضعاف تقريبا. ولا يزال يتعين القيام بعمل كثير بغية تعزيز فعالية نظام الجزاءات. علاوة على ذلك، فإن هذه التدابير تحتاج إلى بعض الوقت كي يكون لها تأثير على قدرة الجبهة المتحدة الثورية على مواصلة الصراع المسلح.

إن تقرير فريق الخبراء المعني بالجزاءات المفروضة على سيراليون يتضمن الكثير من المعلومات المفيدة والمفصلة، وينبغي أن يكون تقريرا مفيدا. فالخبراء قاموا بقدر كبير من العمل المفيد، وجمعوا مواد كثيرة لم يسبق لها مثيل.

وفي الوقت نفسه، نأسف مع ذلك لأن بعض الاستنتاجات والتوصيات الواردة في التقرير ذات طابع متطرف جدا وتتعدى ولاية الفريق التي حددها مجلس الأمن. ومما يؤسف له أيضا أن التقرير لا يتضمن أحكاما كاملة بشأن سبل العمل مع بعض الدول لتعزيز فعالية نظام الجزاءات ضد سيراليون، بما في ذلك منظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وأود أن أذكر أن الاتحاد الروسي يتشاطر تماما القلق حيال الدور الذي يقوم به التنقيب غير القانوني عن الماس في سيراليون وصادرات الماس منها في تمويل الصراع الدائر في ذلك البلد. وفي هذا الصدد، نعتقد أنه من المستصوب وضع أنظمة لإصدار الشهادات المتعلقة بالماس الخام في عدد من البلدان الأفريقية، حسبما يوصي به تقرير فريق الخبراء. علاوة على ذلك، نؤيد أن يرتكز نظام الماس الخام على آليات المراقبة الوطنية.

وفي الوقت نفسه، تساورنا الشكوك حيال مدى واقعية فترة الأشهر الستة المقترحة في التقرير من أجل وضع واعتماد أنظمة إصدار الشهادات هذه. والسؤال المطروح أيضا يتعلق بكيفية تسديد تكاليف هذا التدبير، طالما أنه من الواضح أن الدول المسماة في التقرير يصعب عليها أن تفعل ذلك. ومن البديهي أنه يتعين تدخل مانحين أجانب. ونرى أنه من غير المقبول تماما أن يحاول التقرير طرح مسألة وضع ما يسمى بنظام دولي لإصدار الشهادات المتعلقة بالماس

الخام. فهذه المسألة هي موضع مناقشة في العملية التفاوضية المشتركة بين الحكومات. وحتى الآن لم يتم التوصل إلى تحقيق توافق عريض في الآراء عليها.

وعملية حل مشكلة الماس المستعمل في الصراع في سيراليون وفي صراعات أخرى في أفريقيا يجب أن تتركز في الدرجة الأولى على تدابير معينة لفك الارتباط بين الاتجار غير المشروع بالماس الخام وتمويل حركات الثوار، وينبغي ألا تمس مصالح المشاركين القانونيين في أعمال الماس الدولية التي تزيد نسبتها على ٩٦ في المائة من الماس في الأسواق الدولية.

ومع ذلك، فإن المسألة الرئيسية هي أن مجلس الأمن لم يأذن لفريق الخبراء بالتدخل في عملية التفاوض المعقدة المشتركة بين الحكومات، والتي تتعلق بمصالح اقتصادية ومالية خطيرة جدا للدول والشركات، وهي ليست المصالح والآراء نفسها دوما. والفريق ليس مؤهلا بالتأكيد لأن يوصي إلى مجلس الأمن بأن يأخذ موقفا محابيا لأي طرف في ذلك الحوار.

ومن الضروري القيام بعمل متأن جدا وبتحليل جميع العوامل المعنية بمجموعة الجزاءات ضد ليبريا التي يوصي بها التقرير. ونعتقد أنه من الحيوي أن نراعي بصورة خاصة رأي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن هذه المسألة.

السيد راين (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة. وأشكر أيضا السفير تشودري، رئيس لجنة مجلس الأمن المعنية بسيراليون، على العمل الذي أداه وعلى البيان الذي أدلى به في وقت سابق. وأشعر بالامتنان كذلك لأعضاء فريق الخبراء المعني بالماس والأسلحة السيراليونية على حضورهم، وأشكرهم على وضع هذا التقرير القيِّم.

سوف تقدم الرئاسة السويدية للاتحاد الأوروبي بيانا في وقت لاحق في هذه المناقشة وأيرلندا تعرب عن موافقتها التامة عليه.

تقرير فريق الخبراء يقدم سردا للاستغلال الطائش وغير المشروع لموارد طبيعية نفيسة لشعب سيراليون. الدليل المعروض علينا في التقرير مفصل وقاطع ومثير للانزعاج. هناك انتهاكات واسعة النطاق لتدابير المجلس. وعمليات استغلال مناجم الماس في سيراليون بصورة غير مشروعة لا تزال مستمرة وتتحول تلك الموارد إلى أسلحة تستخدم بعد ذلك ضد السيراليونين. ويتضمن التقرير أيضا أدلة دامغة على دعم ليبريا النشيط للجبهة المتحدة الثورية في حملتها ضد حكومة سيراليون، وعلى المساعدات التي يقدمها آخرون من المنطقة ومن أماكن أخرى على حد سواء. ووصف الدور الذي تقوم به الطائرات في النزاع يستحق الثناء، فالتزوير في تسجيل الطائرات يعطي الدليل على الإصرار السافر على مواصلة العمليات غير القانونية من جانب الذين يجنون أرباحا طائلة من تجارة الأسلحة.

توصيات الفريق متعددة، وبعيدة الأثر في بعض المجالات. البعض منها يسهل تنفيذه وسيكون بعضها أكثر فعالية من البعض الآخر. غير أننا يجب ألا نخجل من النظر في التقرير برمته عند نظرنا في الخطوات التالية التي يتعين اتخاذها. وفي سياق القيام بذلك، ينبغي لنا أن نأخذ في الحسبان أن الحاجة تدعو إلى اتخاذ إجراءات متضافرة في الإقليم وفي أماكن بعيدة جدا عن غرب أفريقيا، على حد سواء.

وترحب أيرلندا بإنشاء السلطات في سيراليون لنظام جديد لإصدار شهادات الماس. هذا تدبير ملموس لمعالجة مشكلة الصراع والماس غير المشروع. غير أننا لاحظنا تعليقات الفريق على قابلية نظام إصدار الشهادات للتطبيق

مع عدم وجود ضوابط مماثلة في البلدان المجاورة. والدور الذي يقوم به جيران سيراليون هام في هذا الصدد. ونعرب عن اهتمامنا أيضا بتوصية الفريق بشأن وضع نظام مؤقت لإصدار الشهادات كي تعمل به جميع البلدان المصدرة للماس.

بيد أن المشاكل المتصلة بمنشأ الماس لا تقتصر على البلدان المنتجة له. وتوضح دراسات الحالة وإحصاءات الاتجار غير الملائمة التي كشف التقرير عنها أن البلدان المستوردة لديها أيضا قضايا يتعين عليها أن تتصدى لها. لذلك نؤيد توصية الفريق بوضع نظام عالمي لإصدار الشهادات. ونعلم أن "عملية كيمبرلي" تعالج هذا الموضوع ونعتقد بأنه ينبغي أن تعمل هذه العملية بأسرع ما يمكن لتحقيق هذا الهدف. وفي هذا السياق،نرحب بحلقة العمل المعنية بنظام إصدار الشهادات المتوخى، المقرر عقدها في ناميبيا في آذار/مارس.

ليس من المعقول أن نتصدى لتقرير الفريق دون الإشارة إلى المزاعم الخطيرة فعلا التي أثيرت حول حكومة ليبريا. ويفيد التقرير بأن الإدارة الليبيرية تؤدي دورا هدَّاما لزعزعة الاستقرار في المنطقة إلى حد كبير. ويبدو أن دعمها المتعدد الأوجه للجبهة المتحدة الثورية قوي ومنتظم. وفي هذا السياق يثير الدور الذي تضطلع به ليبريا في المساعدة على تزويد المنطقة بالأسلحة وسهولة تسجيل الطائرات فيما يبدو تحت العلم الليبيري تساؤلات خطيرة حول قوانينها المتعلقة بإصدار التراخيص. ويتضمن التقرير دليلا آخر على أن ليبريا تنتهك الحظر الذي فرضه مجلس الأمن فيما يتصل باستيراد الأسلحة داخل أراضيها، وهذا ممنوع بموجب القرار ٧٨٨ (١٩٩٢).

الأعضاء وغير الأعضاء يعلمون أن المجلس ينظر حاليا في عرض مشروع قرار يرمي إلى إنهاء أنشطة زعزعة الاستقرار التي تضطلع بها ليبريا. ويتخذ مشروع هذا القرار منطلقا له مما ورد في كثير من التوصيات المتضمنة في تقرير الفريق. وقد سبق أن أعلنت أيرلندا دعمها الواسع النطاق للتدابير الواردة في مشروع القرار. وفي الأيام المقبلة سوف نعمل على ضمان أن يتصرف المجلس بشأن تلك التدابير في أسرع وقت ممكن. وتنظر أيرلندا حاليا أيضا، مع أعضاء آخرين في المجلس، في مسألة إنشاء فريق أوسع نطاقا ويعمل لفترة أكثر دواما يقوم برصد الجزاءات المستهدفة والاتجار غير المشروع بالسلع الأساسية العالية القيمة في حالات الصراعات المسلحة، من قبيل التدابير التي يجري النظر فيها حاليا في السياق الليبيري.

وبمقتضى القرار ١٣٠٦ (٢٠٠٠)، أُحيلت مسألة مدى ملاءمة نظم مراقبة الحركة الجوية إلى فريق الخبراء. ويوضح التقرير أن نظم مراقبة الحركة الجوية غير كافية، لا سيما نظرا للشحنات المميتة التي يجري حملها. ويبدو أن هناك علاقة غير واضحة تقريبا بين رداءة نظم مراقبة الحركة الجوية واستيراد الأسلحة داخل المنطقة.

وبطبيعة الحال، ينبغي إبراز أن المعتدين الإقليميين لا يعملون في عزلة. فالموردون الذين يوردون الأسلحة والطائرات موجودون في أماكن بعيدة جدا عن غرب أفريقيا. وتقع على عاتق حكومات البلدان التي يقيم أولئك الأشخاص تحت ولاياتها القضائية وتكون هي بلدان المنشأ للبضائع، المسؤولية عن مراقبتهم بنشاط. والفائدة الناجمة عن معالجة حلقة واحدة فقط من السلسلة تصبح محدودة بصورة متزايدة، ونعتقد بأنها في نهاية المطاف تضر بمصداقية المجلس ومصداقية الأمم المتحدة.

قدم الفريق عددا من التوصيات. ونرحب بقوة بالتعاون المتزايد بين الأطراف الفاعلة ذات الصلة وبين هيئات من قبيل منظمة الطيران المدني الدولي والمنظمة العالمية

للجمارك والإنتربول. ويقتضي بعض التوصيات أن يلتزم المجتمع الدولي بتخصيص موارد هائلة. وسوف ينطوي البعض منها أيضا على إقامة علاقة نشيطة بصورة متزايدة بين الأمم المتحدة ووكالات أخرى. لهذا يتعين على المجلس أن يعمل كقوة دافعة في الجهود الرامية إلى استعادة السلام إلى سيراليون.

ومن الأهمية الحاسمة أيضا أن تقوم الحكومات الوطنية بدور كامل للحيلولة دون السلوك الذي وردت تفاصيله في التقرير. ولا بد أن تضاعف الحكومات في المنطقة جهودها لتحقيق السلام في سيراليون. وأفضل طريقة تمكنها من تحقيق ذلك هي إنهاء التجارة غير المشروعة بالماس وبالأسلحة.

وربما تترتب على بعض التدابير آثار طردية مع ذلك، لا يجوز لنا أن نقلل من شأن الأثر الرادع للتشهير على نطاق واسع بالشخصيات الضالعة ولا من شأن الأثر الملموس النفسي المترتب على تدابير الإخلال بتدفق الأسلحة وعرقلة وسائط نقلها إلى داخل سيراليون.

لقد حدث تدهور في حالة الأمن في المنطقة. ونحن جميعا ندرك الضغوط التي لا يمكن تحملها تقريبا الواقعة على غينيا بسبب أعداد اللاجئين الغفيرة الموجودين داخل حدودها، وهذه حالة تفاقمت في الأسابيع الأخيرة من جراء قيام الجبهة المتحدة الثورية بالمزيد من الهجمات. إن اضطرار مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى البحث عن عشرات الآلاف من اللاجئين المفقودين يعد مثالا بشعا على طبيعة المشكلة التي تواجهنا. وترتبط تلك الأحداث بصورة مباشرة بالاتجار غير المشروع بالماس السيراليوني.

لقد أبرز تقرير فريق الخبراء مدى الاستغلال الوقح الذي ينصب تركيزه على سيراليون. ونشهد عملية نهب لموارد أحد أقل البلدان نموا في العالم يقوم بها تحالف مجرمين حسن التنظيم. ومن الأمور التي تثير التقزز أن المورد الذي ينبغي أن يكون حجر الأساس في التنمية الوطنية يجري استخدامه حاليا ضد ذات الشعب الذي ينبغي أن يستفيد به.

لقد دأبت الأمم المتحدة على معالجة الصراع في سيراليون منذ عقد تقريبا. وكان انتشار بعثة الأمم المتحدة في سيراليون الذي أعقب انتشار القوات الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، علامة على الجهد المكثف المبذول لتحقيق الاستقرار في سيراليون وفي المنطقة. وإن إنشاء فريق الخبراء وقيامنا اليوم بالنظر في تقريره يمثلان خطوتين هامتين في البحث عن السلام. ومن الأهمية الحيوية أن يعزز مجلس الأمن جهوده الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار في سيراليون وفي البلدان المجاورة لها باتخاذ إجراءات بشأن تقرير الفريق.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل النيجر يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد موتاري (النيجر)، المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

السيد كننغهام (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): ترحب الولايات المتحدة بقيام مجلس الأمن اليوم بالنظر في تقرير فريق الخبراء عن الماس وأسلحة سيراليون. ونثني على السيد مرتن شونغونغ أيافور، رئيس الفريق، وعلى الأعضاء الآخرين في الفريق للعمل الممتاز الذي أنجزوه في ظل ظروف صعبة.

ويعرب وفدي أيضا عن الثناء والشكر للسفير تشودري، رئيس لجنة الجزاءات المفروضة على سيراليون، ولأعضاء بعثة سيراليون لجهودهم القيمة الدؤوبة التي بذلوها لضمان أن ينظر المجلس اليوم في تقرير الفريق.

وإضافة إلى ذلك، أرحب بالسيد كابتان وزير الخارجية الليبيري، الذي يحضر مناقشة اليوم.

و لم تتح للفريق سوى أربعة أشهر لاستكمال مهامه، ولكنه نجح في معالجة مسائل معقدة تتعلق بأصحاب شبكات وعمليات يحرصون على تمويه أو إخفاء أنشطتهم. وخلص الفريق إلى أن هناك أدلة قاطعة ووافرة على أن ليبريا ظلت تدعم الجبهة المتحدة الثورية دعما نشطا على جميع الصعد. وهذا يؤكد المعلومات التي تلقيتها وسائر أعضاء مجلس الأمن أثناء بعثة مجلس الأمن إلى سيراليون في تشرين الأول/ أكتوبر.

وركز الفريق أيضا على الدور الحاسم للماس المستخدم في الصراع في تجارة الأسلحة. والسيطرة على تدفق الماس المستخدم في الصراع والأسلحة غير المشروعة ضرورية لإنهاء القتال وعدم الاستقرار في سيراليون والبلدان المجاورة. ونحن عازمون على وضع حد للاتجار غير المشروع بالماس مقابل السلاح الذي سبب قدرا كبيرا من الدمار والمعاناة الإنسانية في سيراليون وفي غرب أفريقيا. ونرحب بالزيارة المرتقبة لوزراء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وسنعمل بجد مع أعضاء المجلس والأمم المتحدة وبلدان المنطقة لتنفيذ توصيات الفريق وللتعامل بصرامة مع التجارة غير المشروعة ومنتهكي الجزاءات.

ويؤسفني أن يقدم إلى مجلس الأمن تقرير ينتقد أحد أعضائنا المؤسسين. ومما يقلق حكومة الولايات المتحدة بوجه خاص أن ليبريا، التي كانت يوما نصيرا لقضية استقلال ناميبيا، متواطئة الآن في تقطيع أوصال سيراليون وزعزعة استقرار غينيا. وقد بدأ المجلس النظر في اتخاذ قرار، اقترحته حكومتي والمملكة المتحدة، لفرض جزاءات جديدة متعددة الأطراف على حكومة ليبريا. ولنكن واضحين بشأن نقطة واحدة. إن التدابير المقترح اتخاذها في مشروع القرار بشأن ليبريا تستهدف التأثير على حكومة ليبريا. وهي تستهدف وضع حد لدعم الرئيس تايلور المستمر للجبهة المتحدة الثورية واستمرار تورطه في الاتجار غير المشروع بالأسلحة مقابل الماس. والقصد من الجزاءات المقترحة أن تستهدف نظام الدعم المقدم للرئاسة والحكومة والقيادة، وقد اختير كل اقتراح بتوخي ذلك الهدف. وقد بين السفير إلدون التدابير المحددة الواردة في القرار.

ونحن لا نسعى إلى اتخاذ هذه التدابير التقييدية انطلاقا من عداوة نحو الشعب الليبري. إذ أن جذورنا التاريخية العميقة التي تربطنا بليبريا معروفة تماما في هذا المجلس. وإن آلاف العاملين الأمريكيين في مجال التنمية ومتطوعي فيلق السلام والبعثات التبشيرية وغيرهم من الأصدقاء الذين خدموا شعب ليبريا يشعرون بالحزن لرؤية ما حل بذلك البلد الذي رحب بهم ذات مرة. وهناك عشرات الألوف من المواطنين الأمريكيين الذين هم من أصل ليبري ويعيشون الآن في الولايات المتحدة، يشعرون بقلق له مبرراته على بلدهم الأصلي، وأسرهم وأصدقائهم.

ومن المؤسف أننا مضطرون إلى تأييد اتخاذ تدابير جديدة ضد حكومة ليبريا بسبب دعمها غير المشروع للمتمردين في سيراليون، واستخدامها لواحدة من أكثر حركات التمرد في العالم إثارة للاشمئزاز وكيلا لها، واستغلالها غير المشروع للثروة الطبيعية في سيراليون وتشجيعها لعدم الاستقرار في المنطقة.

ونلاحظ الإعلانات الصادرة مؤخرا من حكومة ليبريا عن أنها تقوم بفك ارتباطها بسيراليون وتنهي دعمها

للجبهة المتحدة الثورية. ونحن سندرس هذا بدقة. ولكننا نشعر بالقلق من أن هذه الإعلانات الصادرة في آخر لحظة في مواجهة الإجراء الوشيك من جانب المجلس، بعد أشهر من المناقشة، تمثل حيلة مدروسة تستهدف إحداث انقسام في مجلس الأمن بدلا من الدلالة على تغيير حقيقي في السياسة. ومما له دلالة أن الأمر اقتضى التلويح بإمكانية توقيع الجزاءات لكي تتحرك حكومة ليبريا للقيام بعمل ولو إعلاني. والخطوات المعلن عنها حتى الآن بعيدة من أن تكون مقنعة وهي ليست كافية.

وأعتقد أنه لا جدال في هذا المجلس، بل ولا داخل المجتمع الدولي، بشأن الحقائق. وحكومة ليبريا هي التي أنشأت الجبهة المتحدة الثورية وهي التي تقوم الآن بدعمها. وبعثتنا التي أوفدها مجلس الأمن إلى المنطقة في تشرين الأول/أكتوبر قد سمعت بصورة واضحة عن دور ليبريا المتصل وحذرت منه. وتقوم ليبريا ووكلاؤها بنهب الموارد الطبيعية لسيراليون، ويحرضون على استمرار الصراع. وسلوكها عنصر أساسي في عدم الاستقرار في المنطقة، ولابد من تغييره.

لقد استمعنا إلى اقتراحات - اقرأ عن اقتراحات - من وزير الخارجية كابتان بشأن تنفيذ توصيات الفريق، واستمعنا إلى مطالبات بأن نعامل الحكومة الليبرية باعتبارها بريئة حتى تثبت إدانتها. وآمل أن يعود وزير الخارجية وهو يحمل معه رسالة إلى منروفيا بأن المجلس مجمع في اعتقاده بأن حكومة ليبريا تتحمل المسؤولية الأساسية عن الصراع في سيراليون وزعزعة استقرار المنطقة. والرسالة التي آمل أن يتلقاها الوزير من هذه الجلسة هي أن المسألة المعروضة على هذا المجلس ليست عما إذا كان ينبغي التعامل، ولكن عما هي أفضل السبل للتعامل، مع دور حكومته في المنطقة لإقناعها بالإقلاع عن دعم الجبهة المتحدة الثورية وتوجيهها لتصبح جزءا من الحل. ويكمن الرد في اتخاذ إجراءات محددة وليس في التحلي بالمزيد من الصبر مع وعود جوفاء.

والجزاءات التي اقترحناها تعكس التدابير الموصى بها في تقرير فريق الخبراء. وهي تهدف إلى إضعاف قدرة حكومة ليبريا على شن الحرب على جيرانها. وهي لن تتسبب في أي مشاق لشعب ليبريا. وفي حقيقة الأمر نلاحظ أن عديدا من الليبريين الشجعان جازفوا بأرواحهم لدعوتنا إلى اعتماد هذه الجزاءات.

ويثبت تقرير فريق الخبراء بصورة واضحة الصلات بين الدعم المستمر للجبهة المتحدة الثورية واستمرار العنف والمعاناة في سيراليون والمنطقة. ونحن بوصفنا مجلسا، ينبغي أن نعمل على كسر تلك الصلة وإعادة إحلال السلم والأمن في منطقة ابتليت طيلة سنوات عديدة جدا بالصراع والمقاساة الإنسانية.

ونحن نتطلع إلى أن نستمع لاحقا في هذه المناقشة إلى ملاحظات الوزير كابتان، وملاحظات دول المنطقة الأخرى. وقد تحدثت بصراحة عن طابع المشكلة التي يجب أن نعالجها. واسمحوا لي أن أختتم بالقول بأننا نهتم بالنتائج - بالتغيير الملموس، لا الإعلانات. وسترحب حكومتي باليوم الذي نقتنع فيه بأن ليبريا أصبحت جزءا من الحل بدلا من أن تكون قوة لاستمرار المعاناة وعدم الاستقرار.

السيد نيوور (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، إن وفد بلدي ممتن لكم على تنظيمكم هذه الجلسة المفتوحة الهامة للمجلس صباح اليوم.

وأود أن أشكر السفير أنوار الكريم تشودري ممثل بنغلاديش على الإحاطة الهامة التي قدمها لنا توا بوصفه رئيسا للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١١٣٢ (١٩٩٧) فيما يتعلق بسيراليون. فبفضل قيادته المقتدرة للجنة، يُعرض علينا الآن تقرير شامل لفريق الخبراء بشأن

الماس والأسلحة في سيراليون، وفقا للولاية الصادرة من مجلس الأمن في القرار ١٣٠٦ (٢٠٠٠). ولاشك أن إعداد هذا التقرير الهام قد تطلب شجاعة كبيرة، وتصميما وعملا متفانيا من قبل الفريق. ونحن ممتنون للرئيس ولكل أعضاء الفريق على ذلك ونشكرهم شكرا حارا جدا على تقريرهم ذي الطابع المهني الرفيع والبحث الجيد والمتسم بالشجاعة، وعلى التوصيات الهامة التي اقترحوها. ونرحب بوجود أعضاء الفريق بين ظهرانينا في مناقشتنا اليوم.

إنني إذ أتكلم عن تقرير الفريق، فإن الصورة التي تتبادر إلى ذهني هي صورة العديد من الأطفال والنساء والرجال الذين عانوا من الموت القاسي أو شوهوا وعوقوا بصورة شديدة في الصراع العبثي الذي أمسك بخناق سيراليون طوال سنوات عديدة حتى الآن. ومما يثير الاشمئزاز أن نلاحظ من نتائج بحث الفريق أن التعاسة التي يعاني منها شعب سيراليون لم تكن في الواقع لأسباب سياسية واجتماعية و اقتصادية أو قضية إنسانية مشروعة تنتصر لها القوات المتمردة، بل هي في الواقع للثراء الذاتي لبعض الأفراد وأصدقائهم، في داخل البلاد وخارجها، مستغلين الموارد الطبيعية للبلد والماس المستخرج من سيراليون بوجه خاص. ومما يثير الغضب حقا أن يكون عدد كبير جدا من أرواح الأطفال والنساء والرجال السيراليونيين الأبرياء قد أزهق وأن يحكم على آخرين كثيرين أن يعيشوا في تعاسة إلى الأبد بعد أن بترت أعضاؤهم الحيوية لمجرد أن حفنة من الأقوياء قد راودها حلم آثم بتجميع ثروة غير محدودة بوسائل غير مشروعة.

إننا نؤمن إيمانا راسخا بأن الضمير الجماعي للجنس البشري الممثل هنا في الأمم المتحدة ينبغي أن يطالب بإجابات شافية من جميع المتهمين بالتورط في هذه الجرائم الشائنة التي ترتكب ضد شعب سيراليون.

إن الصلة القائمة بين الطموح السياسي الجامح والاتجار بالأسلحة والماس قد أثبتها من قبل فريق مماثل معني بأنغولا، حيث نشبت فيها أيضا حرب أهلية لا معنى لها، تم تمويلها عن طريق الاستغلال غير المشروع للماس في المناطق الواقعة تحت سيطرة المتمردين، أسفرت عن سقوط أعداد لا تحصى من القتلى أو المعاقين مدى الحياة.

وكانت سيراليون الضحية التالية لهذه الصلة، ونحن لدينا الآن فريق آخر يحقق في نفس الظاهرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وليس بوسع المجتمع الدولي أن يسمح لهذه الصلة بين الماس والأسلحة القائمة على الاعتبارات السياسية بأن تعبر حدودا أخرى، سواء كانت في أفريقيا أو في أي مكان آخر. فهذه الظاهرة القائلة مكلفة جدا من كل النواحي. وهي مكلفة للغاية بشكل خاص من ناحية المعاناة الإنسانية. كما أنها تستنزف الموارد الوطنية والدولية التي ينبغي أن تخصص عادة لخطة التنمية وقد رأينا أن الصراعات الأهلية - كالصراع في سيراليون، وفي أنغولا، وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية - تنتشر بسهولة عبر الحدود وتزج فيها مناطق فرعية بأكملها بطريقة أو أخرى. وأود أن أشيد بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لما تبذله من جهود لا تكل للمساعدة في حسم الصراعات في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية على الرغم من ضآلة موارد دولها الأعضاء.

لقد قام المجتمع الدولي من خلال الأمم المتحدة بمشاركة مكثفة في عمليات حفظ السلام في سيرالون كما فعل في حالات صراعات أخرى. ووضع مجلس الأمن نظاما للجزاءات لسيراليون بقصد إنهاء الحرب الأهلية في ذلك البلد بأسرع ما يمكن. وحقيقة أن الجزاءات قد انتهكت وأن الصراع قد طال أمده نتيجة لذلك أمر مشين يتعين إدانته بأقصى قوة.

لقد أصبح من المعروف تماما أن الجزاءات المفروضة على سيراليون يجري انتهاكها دون عقاب من جانب أصحاب المصالح المكتسبة من الاتجار غير المشروع بالماس وموردي الأسلحة للمتمردين. إن تقرير فريق الخبراء لم يؤكد ذلك فحسب، بل إنه حدد أيضا المذنبين في حالات كثيرة.

واقترح الفريق أيضا عددا من التدابير التي ينبغي أن يتخذها مجلس الأمن لإنفاذ نظام الجزاءات بشكل أفضل. وقد درسنا توصيات الفريق بعناية، ونرى أنها مناسبة. ونرحب بشكل خاص بتوصيات الفريق الداعية إلى إنشاء نظام عالمي لإصدار الشهادات لتنظيم جميع العمليات التجارية في الماس. فمن شأن هذا التدبير أن يساعد في وضع نهاية للاتجار غير المشروع بالماس ولنتائج هذه الممارسة الشائنة. ونرحب أيضا بتوصيات الفريق الرامية إلى مراقبة تدفق الأسلحة. ونرى أن المسؤولية الكبرى في هذا الصدد يجب أن تقع على عاتق بلدان المنشأ لهذه الأسلحة. كما أننا نؤيد المقترح الداعي إلى إنشاء آلية مناسبة في إطار منظومة الأمم المتحدة لإنفاذ الجزاءات المفروضة على سيراليون بشكل أفضل.

وليس لدينا أي شك من أن الفريق قد قام قبل وضع توصياته ببحث كل المسائل ذات الصلة بحثا كاملا، وتابع كل دليل يؤدي إلى نتيجة منطقية. ونرى أيضا أنه إذا كان هناك أي طرف يشعر بأنه اتهم ظلما، فيجب أن تتاح له الفرصة ليعلل موقفه لمجلس الأمن مدعوما بالأدلة المناسبة في إطار زمني محدد. وفي هذا الصدد، نود أن نشدد على ضرورة قيام المجلس بالبت بأسرع ما يمكن في توصيات الفريق.

إن دور ليبريا في كسر الجزاءات وكذلك في زعزعة استقرار جيرانها واضح ولا يرقى إليه أي شك. وقد أحاط وفد بلادي علما بمشروع القرار قيد النظر الرامي إلى تعزيز الجزاءات ضد ليبريا. ونقترح تأييد مشروع القرار هذا، وسوف نشارك بنشاط في وضع اللمسات الأخيرة فيه حتى يمكن اعتماده من المجلس.

السيد كوتشنسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): نود في البداية أن نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة. فهي تتيح فرصة هامة للمجلس لكي يستمع إلى آراء الدول الأعضاء ويأخذها على النحو الواجب في الاعتبار قبل أن يتخذ المجلس الإجراء المناسب. ونتوجه بالشكر أيضا إلى السفير شودري على رئاسته للجنة الجزاءات المتعلقة بسيراليون وعلى تقديمه هذا التقرير الشامل.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أؤكد مجددا للمجلس على أن أوكرانيا ستواصل دعم أنشطة اللجنة وستساهم في الجهود الجماعية التي يبذلها المجتمع الدولي لضمان جعل التدابير التي يتخذها مجلس الأمن تؤدي إلى نتائج ملموسة.

ونرحب بصفة خاصة بمشاركة أعضاء فريق الخبراء المعني بالماس والأسلحة السيراليونية في هذه الجلسة. ونود كذلك أن نثني على عملهم في إعداد تقرير مستفيض وشامل، يتضمن جوانب هامة تتصل بتنفيذ الجزاءات المتعلقة بسيراليون. وفي كل مراحل عمل الفريق بما في ذلك أثناء زيارة أحد أعضاء الفريق إلى أوكرانيا، تعاونت حكومتنا بشكل كامل مع فريق الخبراء في تنفيذ ولايته. وأوكرانيا على استعداد للحفاظ على هذا المستوى من التعاون في لجنة الجزاءات.

ويعلق وفد بلادي أهمية خاصة على النظر في تقرير فريق الخبراء المعني بسيراليون من جانب لجنة الجزاءات - المكلفة بالنظر في المعلومات المتصلة بالانتهاكات والتوصية بالتدابير المناسبة للرد عليها - ومن جانب مجلس الأمن ذاته.

ونرى أيضا أن المشاركة النشطة من جانب دول أعضاء أخرى في هذه العملية ستكون مفيدة للغاية للدراسة الشاملة تماما لشتى المسائل المثارة في التقرير.

ويمثل التقرير والنتائج التي خلص إليها فريق الخبراء مصدرا هاما للمعلومات فيما يتعلق بالسبل والوسائل التي تتم بها الانتهاكات وبمصادر التمويل غير المشروع لأنشطة الجبهة المتحدة الثورية. ونحن نثني على جهود الفريق للتصدي لهذه المسائل، ونعتبر توصيات الفريق بمثابة ولايات هامة للنظر فيها من جانب المجلس. ونرى أيضا أن من التطورات الإيجابية أن بلدان المنطقة قد اتخذت بالفعل عددا من التدابير والمبادرات المنبثقة عن توصيات الفريق، بما يشمل ميادين إصدار شهادات الماس والتجارة في الماس ومراقبة الأسلحة والحركة الجوية. وفي هذا الصدد، أود أن أسترعي انتباه المجلس إلى القرارات الأخيرة التي اتخذتها الحكومة الليبرية بعدم السماح بطيران جميع الطائرات المسجلة في ليبريا، ومقترحها الداعي إلى إنشاء نظام رصد لليبريا تحت إشراف الأمم المتحدة لرصد الاتجار بالماس والأسلحة. وكما نفهم، يجري النظر في اتخاذ تدابير أخرى على الصعيد الإقليمي من جانب الدول الأعضاء من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

هذه التطورات كلها تبين بوضوح أن عمل الفريق وتقريره كان لهما بالفعل تأثير ملحوظ على تحول الأحداث المحيطة بصراع سيراليون. وهناك أمل في أن تساعد هذه التطورات – بالاقتران بنهج مسؤول يتخذه المجلس – على التقدم بعملية السلام في سيراليون.

وفي الوقت نفسه، لا بد لي من القول إن عددا من توصيات الخبراء لها طابع خلافي. إننا نرى أنها ينبغي النظر إليها من ناحية تناسقها مع الولاية الأصلية للفريق ومع العمل الذي يجري القيام به في محافل أخرى على حد سواء. وعلى سبيل المثال، اسمحوا لي أن أتطرق إلى التوصية الواردة في الفقرة ٢٦٢ من التقرير، التي تقول بأنه يمكن النظر في فرض مجلس الأمن حظرا على صادرات الأسلحة من بلدان منتجة معنية إلى أن يتم وضع مخطط لإصدار الشهادات يكون مقبولا دوليا.

ونحن مقتنعون بأن هذه المسألة، وبعض المسائل الأخرى ذات الطابع العام أو العالمي ينبغي تناولها في إطار المحافل المختصة المحددة. وفي هذا الشأن، نود أن نذّكر بالفكرة التي طرحتها أولا أوكرانيا فيما يتعلق بعقد اجتماع لخبراء دوليين من بلدان منتجة للسلاح كبيرة بغرض وضع تدابير فعالة لمنع إعادة بيع الأسلحة بواسطة مستخدمين نهائيين إلى أطراف ثالثة. وأود أن أذكر أيضا في هذا السياق العمل الجاري في اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبه، وكذلك إلى الدعوة المتوقعة إلى عقد اجتماع في بودابست في نيسان/أبريل من هذا العام لاجتماع معني بالأسلحة الصغيرة. ويمكن إبداء ملاحظة مماثلة فيما يتعلق بالتوصية الخاصة بإنشاء مخطط عالمي لإصدار الشهادات بشأن الماس، وكذلك فيما يتعلق ببعض التوصيات الأخرى.

والآن أنتقل إلى عدة نقاط في التقرير تتطرق إلى بلدي بالتحديد. ولقد أبديت تعليقات في هذا الشأن بواسطة وفد بلدي في لجنة الجزاءات. وكذلك، سأحاول أن أذكر بإيجاز بعض تلك التعليقات.

لقد نظر الفريق بشكل مكثف في حالة توريد أسلحة أوكرانية إلى بوركينا فاسو في أوائل ١٩٩٩. والتقرير يؤكد أن رخصة أوكرانية لبيع الأسلحة منحت بعد أن تلقت السلطات الأوكرانية شهادة مستخدم أخير أصلية من وزارة الدفاع في بوركينا فاسو. وفي هذا الشأن، أود أن أذكر أن في وقت يرجع إلى نيسان/أبريل ١٩٩٩ وأخيرا في

حزيران/يونيه ١٩٩٩، وفرت أوكرانيا - بمبادرة منها وبعد تحقيقات شاملة أجرتها - معلومات مفصلة بشأن تلك الشحنة إلى لجنة جزاءات سيراليون. ونتائج التحقيقات، التي أجرتها السلطات المختصة في أوكرانيا، أثبتت بما لا يرقى إليه شك أن التوريد جرى في امتثال تام للقانون الأوكراني والمتطلبات ذات الصلة لقرار مجلس الأمن ذي الشأن. وأعربت حكومة أوكرانيا عن قلقها البالغ في عدة مناسبات بشأن الأنباء القائلة بأن تلك الشحنة أعيد تصديرها بعد ذلك في انتهاك لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وفيما يتعلق بالإشارات الواردة في التقرير إلى الادعاءات بأنشطة مرتزقة بواسطة مواطنين أوكرانيين، أود أن أؤكد مجددا أن وفد بلدي طلب رسميا مساعدة اللجنة في الحصول على كل المعلومات ذات الصلة التي في حوزة الفريق والتي من شأنها أن تيسر إجراء تحقيق جنائي للأعمال التي يرتكبها أوكرانيون. وأبلغت اللجنة أيضا بأن أنشطة المرتزقة محظورة وفقا للقانون الأوكراني، الذي يقضي بمحاكمة مرتكبيها جنائيا. وفي هذا الخصوص، أود أيضا أن أذّكر بأن حكومة بلدي توفر الآن أكثر من ٥٠٠ من حفظة السلام وأكثر من ٤٠٠ ناقلة أفراد مدرعة وسيارة نقل لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون. وهذا دليل واضح على التزام أوكرانيا بمساعدة حكومة سيراليون والمجتمع الدولي على إحلال السلام والاستقرار في ذلك البلد الذي مزقته الحرب.

أود أن أقول الآن بضع كلمات فيما يتعلق بوسائل عمل الفريق. إن وفد بلدي يعتقد اعتقادا راسخا أن الجوانب التالية ينبغي أن تولى الأولوية القصوى لضمان أعلى معايير المصداقية والفعالية لعمل الخبراء.

أولا، ولاية الفريق ينبغي أن تمارس بتعاون وتشاور وثيقين مع الحكومات المعنية. بعبارة أخرى، نعتقد أن كل الشواهد ذات الصلة ينبغي إطلاع الحكومات عليها حتى تتاح لها فرصة لتقديم إجاباتها والمعلومات الأخرى ذات الصلة إلى الخبراء عندما يعدوا تقريرهم.

ثانيا، كل البيانات أو التقارير ينبغي أن تستند إلى حقائق مؤكدة ومحققة.

ثالثا، نرى أن أعلى درجة من المصداقية ينبغي أن تضفي على الحكومات التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن الامتثال لميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن.

أخيرا، أود أن أعيد تأكيد تمسك أوكرانيا بتعزيز فعالية نظام الجزاءات كأداة فعالة لاحتواء قدرة الجبهة المتحدة الثورية على شن الحرب. ونحن مستعدون للعمل بشكل وثيق وبنشاط مع المجلس بشأن وضع تدابير عملية لتحقيق ذلك الهدف.

السيد سترومين (النرويج) (تكلم بالانكليزية): نثني على السفير تشودري وعلى فريق الخبراء على عملهما الشامل ونرحب بتقريرهما وتوصياتهما بشأن تحسين التمسك بنظام الجزاءات. إن التقرير متابعة حيوية لإصدار القرار ١٣٠٦ (٢٠٠٠) العام الماضي، ومن المهم أن يناقش التقرير في اجتماع مفتوح كهذا، مما يركز بالتالي بشكل علني على مسائل الماس والأسلحة وعلاقتها بالصراع في سيراليون.

الرابطة بين الاتجار غير المشروع بالأسلحة والماس وحرب الجبهة المتحدة الثورية في سيراليون موثقة تماما. وإن للتوترات السياسية وعدم الاستقرار الدائمين في سيراليون والبلدان المجاورة آثارا إنسانية خطيرة، على سبيل المثال في شكل تحركات لاجئين ومشردين كبيرة في المنطقة. والصراع في سيراليون واحد من أعنف الحروب في تاريخ أفريقيا الحديث، والتعذيب الجسدي والنفسي الذي يمارس ضد السكان المدنيين جعل الاحتياجات الإنسانية هائلة.

إن الجوانب الإقليمية للصراع في سيراليون تبرر الشعور بقلق عظيم. وفي أعقاب وقف إطلاق النار بين

الجبهة المتحدة الثورية وحكومة سيراليون في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، شهدنا قتالا متزايدا في مناطق الحدود بين غينيا، وسيراليون وليبريا. وقد اضطر القتال موظفي المساعدة الإنسانية إلى ترك المنطقة كما اضطر اللاجئين والمشردين على التحرك في أعماق غينيا، إلى كوناكري ورجوعا إلى سيراليون. والتنفيذ الأكثر إحكاما للجزاءات والتحسين العام فيما يتعلق بانتشار الأسلحة الصغيرة في المنطقة من شأنهما أن يحسنا الوضع الأمني للسكان المدنيين وموظفي المساعدة الإنسانية.

لقد درسنا بعناية التوصيات الواردة في تقرير فريق الخبراء، ونود أن نعلق على بعض أكثر الاقتراحات شعبية بشأن كيفية تحسين نظام الجزاءات المنشأ بموجب القرار ١٣٠٦ (٢٠٠٠) على وجه الخصوص، وسائر أنظمة الأمم المتحدة للجزاءات بشكل عام

وقبل أن أنتقل إلى التحديدات، أود أن أدلي بالقليل من الملاحظات العامة بشأن استخدام الجزاءات. إننا نعتقد أن الجزاءات أداة هامة لمجلس الأمن وللمجتمع الدولي في الجهود الرامية إلى حماية السلم والأمن الدوليين. والاستنتاج الذي توصل إليه التقرير الأخير عن أنغولا من أن الجزاءات المفروضة ضد يونيتا تضر بقدرتها على شن الحرب مثال على ذلك. غير أنه ينبغي أن يتم استخدام الجزاءات بحذر، وأن تصاغ بحيث تستهدف المشكلة الحقيقية الماثلة. ولذا، ينبغي أن نبذل قصارى جهدنا حتى لا تكون للجزاءات آثار جانبية غير مرغوبة تتخذ، على سبيل المثال، شكل الأثر السلبي الإنساني على السكان المدنيين، الذين نريد حمايتهم حقا.

وفي هذا الصدد، أود التأكيد كذلك على أهمية المسؤولية العامة للدول الأعضاء في تنفيذ الالتزامات النابعة من قرارات الأمم المتحدة التي تنشأ أنظمة الجزاءات بموجبها. ومع أن البلدان المجاورة لمناطق الصراع تتصرف بازدراء لنظام الجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة، ينبغي للبلدان في أوروبا وغيرها من البلدان الغربية أن تمتثل لحقيقة أن استيراد الماس غير المشروع من أفريقيا وتصدير الأسلحة من أوروبا إلى أطراف غير دول يذكي الصراعات. وعلى السلطات أن تبذل قصارى جهدها للحيلولة دون اضمحلال الجزاءات بكبح الممارسات والأنشطة التجارية المشبوهة.

غير أنه، وكما يتضح من تقرير فريق الخبراء، لا تحظى أنظمة جزاءات الأمم المتحدة دائما بمتابعة كافية. ونعتقد أنه كيما تكون الجزاءات الحالية والتي قد تتقرر مستقبلا أكثر فعالية، فإن التوصيات التي قدمها فريق الخبراء بشأن إنشاء آلية مراقبة عامة تستحق مزيدا من الدراسة الجادة. واستنادا إلى التقارير الأخيرة عن الجزاءات المتعلقة بسيراليون وأنغولا، نرى أن النظامين يشتركان في العديد من المشاكل ونقاط الضعف فيها يتعلق بتنفيذ الجزاءات وانتهاكها. ونستشف من التقريرين أيضا أن المراقبة مسألة أساسية. ويمكن أن يكون إنشاء قدرة مركزية في إطار منظومة الأمم المتحدة للرصد المستمر للتقيد بالجزاءات التي يقررها مجلس الأمن وما يفرضه من إجراءات الحظر، أداة مفيدة في تعزيز تنفيذ الجزاءات. وقد يكون بمثابة إسهام مفيد أيضا في تحقيق الأهداف المبينة بالفعل في قرار الجمعية العامة المؤرخ ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، بشأن صراع الماس. ومع ذلك، فإن التفاصيل الأخرى المتعلقة باحتمال إنشاء مثل هذه الآلية وولايتها وشكلها، مسألة جديرة بالنظر المتأني.

وتؤيد النرويج فكرة أن ينشأ في أقرب وقت ممكن، نظام عالمي موحد لإصدار الشهادات للماس. وكما يبين التقرير، فإن آليات الرقابة القائمة في سيراليون عديمة القيمة ما دامت لا توجد ضوابط في البلدان المجاورة. وبوصف النرويج أحد مقدمي قرار الجمعية العامة المؤرخ ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، فقد أعلنت بلادي بالفعل التزامها بإنشاء آلية عالمية لإصدار الشهادات للحد من الاتجار بالماس

الصراع. وريثما يتم إنشاء نظام شهادات عالمي، فإن النرويج تؤيد إنشاء نظام إقليمي يشمل جميع الدول المصدرة للماس في غرب أفريقيا.

يرتبط العديد من التوصيات الواردة في التقرير والمشاكل التي تعالجها بالمناصر الرئيسي للجبهة المتحدة الثورية، أي ليبريا. وتشاطر النرويج فريق الخبراء القلق من أن قرارات مجلس الأمن بشأن الماس والأسلحة تُنتهك دون حساب أو عقاب. وتشارك النرويج الرأي بأن الدور الذي تؤديه ليبريا في هذا الصراع يتطلب إجراءات ملموسة من جانب مجلس الأمن. ونرى أن الوقت قد حان لتناول لب المسألة وفرض جزاءات على ليبريا في محاولة لجعل هذا البلد يتوقف عن زعزعة استقرار المنطقة برمتها من خلال أنشطتها المتصلة بالماس والأسلحة، على سبيل المثال. ويشكل هذا السلوك خطرا على السلم والأمن الدوليين، ومجلس الأمن ينظر حاليا في مشروع قرار بشأن فرض جزاءات على ليبريا. ويحظى هذا العمل بكامل تأييد النرويج.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لسنغافورة.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر السفير شودري على عرضه الممتاز لتقرير فريق الخبراء المنشأ بموجب القرار ١٣٠٦ (٢٠٠٠)، عن جمع المعلومات عن الانتهاكات المحتملة لحظر توريد الأسلحة المفروض بموجب الفقرة ٢ من القرار ١١٧١ (١٩٩٨) والصلة بين الاتجار بالماس والاتجار بالأسلحة والمواد ذات الصلة، فضلا عن عدم كفاية أنظمة مراقبة الحركة الجوية في منطقة غرب أفريقيا.

أود كذلك أن أشكر أعضاء الفريق الخمسة - السيد مارتن تشونغونغ أياغور، رئيس الفريق؛ والسيد أتابو بوديان؛ والسيد يوهان بيليمان؛ والسيد هارجيت سينغ ساند هو؛ والسيد إيان سميلي - على جهودهم في إعداد هذا التقرير. إن توصيات الفريق كلها غنية عن البيان، وتسلط الضوء بحق على مستقبل سيراليون. والتوصيات الواردة في التقرير تبعث على التأمل، لا سيما فيما يتعلق بالمزاعم الموجهة ضد ليبريا، ودعمها لأنشطة الجبهة المتحدة الثورية ودورها في إذكاء لهيب الصراع في سيراليون.

ما فتئت الحالة فيما يتعلق بسيراليون مدرجة على جدول أعمال المجلس منذ عدة سنوات. ولقد عانى السكان المدنيون في سيراليون طوال أكثر من عشر سنوات من الوحشية المفزعة، وإخفاق اتفاقات السلام، والقتل والاغتصاب، والتشويه الجسدي للآلاف على أيدي الجبهة المتحدة الثورية. ونلاحظ أن المجلس إذا تسنى له أن ينظر في الجزاءات الموصى بها والمقترحة ضد ليبريا في تقرير الفريق، وأن ينفذها، فإنها ستمثل أخطر وأشمل حظر يفرض على بلد أفريقي في السنوات الأخيرة.

تمثل الجزاءات أداة هامة للمجلس في الاضطلاع بمسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين. لذا، كان لزاما على كل الدول الأعضاء أن تمتثل للجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن. ومع ذلك، علينا أن نعطي القوة لجزاءات الأمم المتحدة وأن ننقلها خطوة إلى الأمام لكفالة ألا تنتهكها الدول دون عقاب. وأن مصداقية الأمم المتحدة تقتضي أن نتعامل بحزم مع منتهكي الجزاءات ومع الذين يؤيدون أو يشاركون في أنشطة تستهدف تقويض استقرار جيرانهم في المنطقة.

لقد قرأنا تقرير الفريق بعناية تامة وذهن متفتح. وقد وضعنا في الاعتبار خلال قراءتنا للتقرير مبدأين هامين للغاية: معايير التحقق واتباع الأصول الواجبة. وفيما يتعلق بمعايير التحقق، سرّنا أن نلاحظ ما جاء في الفقرة ٦٣ من التقرير (S/2000/1195)، من أن الفريق قد اتفق عند بدء أعماله على أن يستعمل في تحقيقاته معايير تتطلب توافر قدر كبير من

الأدلة، وهذا يقتضي توافر ما لا يقل عن مصدري معلومات موثوقين مستقلين للتصديق على أية نتيجة يتوصل إليها. وفيما يتعلق بالأصول الواجبة، لاحظنا أيضا من الفقرة ٦٣ من التقرير

”اتفق الفريق على أن يقدم، كلما كان ممكنا، كافة الادعاءات إلى من يعنيهم الأمر كي يتيح لهم حق الرد“.

وتمثل مناقشة اليوم جزءا من هذه العملية. ولهذا أتحنا الفرصة اليوم لكل الدول المتأثرة كيما يستمع إلى رأيها بشأن التقرير. وقد اغتنمت بعض البلدان هذه الفرصة. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى الاستماع إلى آراء الوفد الوزاري للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في الأسبوع القادم. ونحث كذلك كافة الأطراف المتأثرة الأخرى على أن تحيل آراءها إلى المجلس في القريب.

من الحتمي أن يتصرف المجلس على جناح السرعة، ولكن الصورة التي نعطيها يجب أن تبين أيضا أننا نتصرف بعدالة. ولا يجوز لهذا المجلس أن يتردد في العمل بحزم واتخاذ كل التدابير اللازمة بمجرد أن يصبح الإجراء مبررا بوضوح.

أعود الآن لاستئناف مهامي كرئيس للمجلس.

المتكلم التالي على القائمة ممثل سيراليون، وأعطيه الكلمة.

السيد كامارا (سيراليون) (تكلم بالانكليزية): يود وفد بلادي أن يهنئ السيد الرئيس على توليه رئاسة مجلس الأمن خلال الشهر الأول من العام الجديد والشهر الأول من فترة عضوية بلده غير الدائمة في المجلس. وأضيف إلى ذلك أن وفد بلادي يسره أيضا أن يرى ممثل دولة شقيقة من دول الكمنولث يدير دفة أعمال هذا الجهاز. وأود أن أطمئنكم، سيدي الرئيس، على تعاوننا في مجال التصدي للمشاكل المعقدة المدرجة في جدول أعمال المجلس، بما في ذلك المشاكل المتعلقة بسيراليون. واسمحوا لي أيضا بأن أشيد بسلفكم السفير لافروف، سفير الاتحاد الروسي، على الكفاءة التي أدار بها أعمال المجلس خلال شهر كانون الأول/ديسمبر.

وإذ يجتمع مجلس الأمن ليبدأ النظر بشكل أولي في تقرير فريق الخبراء المنشأ لجمع المعلومات عن العلاقة المحتملة بين تجارة الماس وتجارة الأسلحة في سيراليون، أرى من المناسب أن أقتبس السطور التالية من رسالة الرئيس كبه المذاعة الموجهة لشعب سيراليون في ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٩، منذ ما يقرب من عامين - وكان ذلك في أعقاب المذبحة التي راح ضحيتها أكثر من ٠٠٠ ٥ شخص في فريتاون في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. وقد عممت تلك الرسالة فيما بعد كوثيقة من وثائق مجلس الأمن، إذ قال:

”[إنني] أناشد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وخاصة الأعضاء الدائمين الذين يمتلكون الوسائل السياسية والعسكرية لتسليط الضغوط، أولا وقبل كل شيء، على الدول والأفراد الذين لا يزالون يقومون بتوريد الأسلحة والسوقيات التي تستخدم لقتل شعبنا. ولا يخفى أن الجبهة الثورية المتحدة وحلفاءها لم تكن، دون هذا الدعم الخارجي، لتتوفر لها القدرة على مواصلة حملاتها العسكرية وإشاعة مثل هذا الدمار في أنحاء متفرقة من البلد“. (S/1999/186، المرفق)

ومضى الرئيس كبه قائلا:

”لقد كانت جرائمهم مريعة.

”وعلى مجلس الأمن أن يتصرف قبل فوات الأوان. فإن عواقب التراخي أو الاستمرار في الردود الفاترة ستكون مدمرة، لا بالنسبة لشعب سيراليون

وحده، وإنما بالنسبة للملايين من جيرانه في المنطقة الفرعية لغرب أفريقيا برمتها''. (نفس المرجع)

كان ذلك في عام ١٩٩٩.

ويرى وفدي أن تقرير خبراء الأمم المتحدة المعني بالماس السيراليوني والأسلحة السيراليونية المعروض الآن على المجلس، هو استجابة واضحة ومدوية لنداء الرئيس كبه من أجل اتخاذ مزيد من الإجراءات ضد أولئك الذين يواصلون دعم الجبهة الثورية المتحدة لإطالة أمد الصراع الوحشي في سيراليون من خلال الاتجار غير المشروع بالماس والسلاح وتصدير الرعب للبلدان المجاورة في غرب أفريقيا.

وقد درست حكومة سيراليون التقرير بعناية. ونتائجه تتسم بالمصداقية. وتوصياته بعيدة المرمى ولكنها قابلة للتطبيق. وإننا نرى أن التقرير يشكل معلما بارزا فيما يتعلق باكتشاف المعوقات الأساسية التي تحول دون استعادة السلم والاستقرار في سيراليون. ولقد أدى أعضاء الفريق العمل الذي كلفوا به بشكل مسؤول وبموضوعية قدر المستطاع، وإننا نحييهم على العمل الذي أدوه على أحسن وجه. ونود بالمثل أن نشيد بالسفير شودري، رئيس لجنة مجلس الأمن.

على مدى ما يقرب من عشر سنوات، وعلى الرغم من وحشية الفظائع التي ارتكبها المتمردون في سيراليون، لم تذكر حكومة سيراليون صراحة اسم أي دولة أو فرد ضالع في دعم الجبهة الثورية المتحدة. وباسم الدبلوماسية، وباسم الأخوة الأفريقية وباسم التضامن الأفريقي، وانطلاقا من روح حسن الجوار، وأملا منا بأن يسود التعقل عما قريب، امتنعت حكومة سيراليون، ولو على مضض، عن اتباع سياسة ''ذكر الأسماء وفضح الأعمال''.

ولكن عندما اضطررنا للتساؤل إلى متى يُسمح للتضامن الأفريقي بأن يحجب محنة ضحايا الصراع ويطيل أمد معاناتهم؟ إلى متى تظل هوية الضالعين بنشاط بصورة مباشرة أو غير مباشرة في مبادلات الماس الملوثة بالدم وعمليات الاتجار غير المشروع بالأسلحة التي تجري عبر حدودنا، تحت عباءة الأخوة الأفريقية؟ بل في الواقع، إلى متى يحق لأي فرد، بما في ذلك أعضاء مجلس الأمن، أن يستمروا في تجاهل أولئك الذين يدعمون حركات التمرد التي تختطف وتذل حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني وتأخذهم كرهائن وتجردهم من سلاحهم، بل وتلحق بهم الأذى وتقتلهم؟ وكما نعرف فإن الكثيرين من حفظة السلام ينتمون إلى العالم النامي، بما في ذلك الأفارقة الذين تركوا ديارهم وأسرهم للمساعدة على حفظ السلام في بلداننا تحت راية الأمم المتحدة.

واليوم، وفي ضوء الأحداث الأليمة التي وقعت أثناء السنوات العديدة الماضية، وفي ضوء ما كشف عنه تقرير فريق خبراء الأمم المتحدة والأزمة الإنسانية الخطيرة الآخذة في الظهور الآن على طول حدود اتحاد دول نهر مانو، فإننا مضطرون لأن نقول: ''كفى، كفى، وأكرر: ''كفى، كفى''.

لذلك، يود وفد سيراليون أن يسجل رسميا أنه يوافق على ما انتهى إليه فريق خبراء الأمم المتحدة من استنتاجات. وإننا نتفق مع الخبراء بالذات على أن هناك

''أدلة تقطع على نحو لا لبس فيه بأن ليبريا ما برحت تساند الجبهة المتحدة الثورية على جميع المستويات، بتوفير التدريب والأسلحة وما يتصل بها من عتاد، ودعم تشغيلي، وتوفير منطلق للهجمات وملاذ آمن للانسحاب والتقاط الأنفاس''. (S/2000/1195، الضميمة، الفقرة ٢٠)

وفي هذا الصدد، نتفق مع الفريق على أن مجلس الأمن ينبغي أن يتخذ الإجراءات الإلزامية الفعالة المناسبة للتصدي لهذا التهديد الخطير للسلم والأمن الدوليين.

وإننا ونحن نتخذ هذا الموقف، إنما نتخذه أولا، لأنه مهما كانت المصطلحات والتعبيرات المخففة المستعملة لوصف العلاقة بين الجبهة الثورية المتحدة وليبريا، فإن هناك أدلة على أن ليبريا تزود الجبهة بالمساعدات العسكرية وبأشكال أخرى من المساعدات لشن الحرب وإطالة أمد الصراع في بلدنا. هذه هي الحقيقة. ولدينا مثل سائر في سيراليون يقول ''إن مواجهة الصديق بالحقيقة يجب ألا تفسد الصداقة''.

ثانيا، إننا نتخذ هذا الموقف في ضوء النداءات المتكررة الموجهة للمجتمع الدولي لمساعدة أفريقيا على إنهاء صراعاتها المسلحة ومعالجة الأسباب الجذرية لهذه الصراعات ومعالجة آثارها الاجتماعية الاقتصادية. وفي هذا الصدد، نتذكر ما قاله الأمين العام في مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية في لومي في تموز/يوليه الماضي:

''فلنواجه الحقائق الأليمة أيها الأصدقاء. إن أفريقيا هي المنطقة الوحيدة التي لا ينخفض فيها عدد الصراعات. وتضم أفريقيا ما يقرب من نصف عدد اللاجئين والمشردين داخليا في العالم''. (SG/SM/7485/Rev.1)

أما السبب الثالث لاتخاذنا الموقف الذي حددته لتوي، فهو أن سيراليون تود أن ينظر مجلس الأمن بجدية في المصادقة على توصيات الفريق في شكل قرار ملزم في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وعندما يفعل المجلس ذلك، سيساعد على تفادي المزيد من التصعيد للصراع في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية. وهنا يتذكر وفدي أن عددا كبيرا من الدول والمنظمات قد طالبت المجلس بتغيير ولاية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون من حفظ السلام إلى إنفاذ السلام. وبعبارة أخرى، إنهم يريدون إجراءات أشد فعالية لإنهاء الصراع في سيراليون.

وأود أن أضيف أيضا أن منظمتنا الإقليمية وهي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، أبلغت الأمين العام للأمم المتحدة مؤخرا بأنه لكي تضطلع قوات الجماعة بولايتها بنجاح، فمن المحتمل جدا أن تنتشر على طول الحدود بين غينيا وليبريا، وقد تحتاج إلى قواعد اشتباك قوية للمساعدة على وقف شن غارات مسلحة أخرى واستعادة السلام في هذه المناطق.

وإلى الذين قد تكون لديهم تحفظات، لسبب أو لآخر، على توصيات فريق الخبراء، التي تدعو إلى اتخاذ تدابير قوية من جانب مجلس الأمن، يود وفد بلادي أن يذكرهم بما يلي.

تقول بعض الوفود إن الجزاءات يجب ألا تضر بالناس الأبرياء. ونحن نوافق على ذلك. ولكن الأسلحة المجلوبة من بيع ماسنا تستخدم في تشويه وقتل الآلاف من أبناء سيراليون. إن أرواح أبناء سيراليون أرواح أيضا. وهناك الآلاف من اللاجئين والمشردين من أهالي سيراليون لا يستطيعون العودة إلى ديارهم بسبب امتداد أمد الصراع في سيراليون وتصعيد المناوشات على الحدود.

إن شعب سيراليون، بما فيه الجرحى من ضحايا حروب المتمردين، يعاني من جراء استمرار احتلال الجبهة الثورية المتحدة لمناطق إنتاج الماس الرئيسية في البلاد وتصديره من هذه المناطق على نحو غير مشروع، عبر ليبريا بصورة رئيسية.

لمدة ثلاثة شهور في العام الماضي، وبينما كانت الجبهة المتحدة الثورية ومؤيدوها ضالعين في الاتجار بما يسمى بماس مناطق النزاع أو ماس الدم والأسلحة، لم يكن

مسموحا لحكومة سيراليون، في إطار أحكام قرار مجلس الأمن ١٣٠٦ (٢٠٠٠)، بتصدير أي نوع من الماس.

ويخضع نظام إصدار شهادات للماس الذي أقامته حكومة سيراليون في تشرين الأول/أكتوبر الماضي إلى مراقبة الأمم المتحدة ويخضع إلى استعراض دوري من قبل لجنة الأمم المتحدة المعنية بسيراليون.

وبينما تواصل ليبريا بلا قيد دعمها للجبهة المتحدة الثورية في اقتناء الأسلحة، منتهكة بذلك قرار مجلس الأمن ١١٧١ (١٩٩٨)، تمتثل حكومة سيراليون بأحكام ذلك القرار التي تنص على أنه ينبغي استيراد الأسلحة والمعدات العسكرية من قبل الحكومة وحدها ومن أجل دفاعها المشروع عن نفسها، وعن طريق نقاط الدخول المحددة، وأنه ينبغي إرسال المعلومات وثيقة الصلة حول هذه الواردات إلى أمين عام الأمم المتحدة، والذي سوف يبلغها بشكل عاجل إلى جميع الدول الأعضاء.

ويعتقد وفد بلادي أنه ينبغي أن تؤخذ هذه النقاط ونقاط أخرى في الاعتبار عند عقد مجلس الأمن لأية مناقشة حول فرض الجزاءات على أساس توصيات فريق الخبراء. وباختصار، نقول إن سيراليون هي نفسها خاضعة لقيود معينة نتيجة لتدابير مجلس الأمن الإلزامية القائمة والمتعلقة بالأسلحة والماس. ومع ذلك، يمكنني أن أؤكد للمجلس بأن شعب سيراليون يعتبر هذه القيود عراقيل مؤقتة على الطريق المؤدي إلى السلم والأمن في سيراليون والبلدان المجاورة.

وليس لدى وفد بلادي شك في أن إقرار مجلس الأمن لمعظم التدابير التي اقترحها فريق الخبراء وتنفيذها سوف يساعدان على إحلال سلام حقيقي في ليبريا وسيراليون وإحلال الاستقرار في كل ربوع المنطقة دون الإقليمية لغرب أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل سيراليون على كلماته الطيبة التي وجهها إليَّ.

المتكلم التالي المدرج على قائمتي هو وزير خارجية ليبريا. وباسم المجلس، أقدم له ترحيبا حارا وأدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كابتان (ليبريا) (تكلم بالانكليزية): تعرب حكومة ليبريا عن امتنانها لمجلس الأمن على الفرصة للإدلاء ببيان في هذه الجلسة الهامة المعنية بتقرير فريق الخبراء المعين وفقا لقرار مجلس الأمن ١٣٠٦ (٢٠٠٠) فيما يتعلق بسيراليون.

وتنظر حكومة ليبريا بتحفظات شديدة إلى تقرير فريق الخبراء. ويتذكر أعضاء مجلس الأمن أن مشاركة حكومة ليبريا في حل النزاع في سيراليون هي نتيجة لولاية من الرابطة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والواردة في البيان الختامي الصادر في باماكو. ولقد طلبت هيئة رؤساء دول الرابطة من رئيس ليبريا أن:

> ”يشارك شخصيا في حل القضايا التي تعرقل عملية السلام في سيراليون ويبحث عن حلول ملائمة بالتشاور مع رؤساء دول آخرين“.

كما أنه لم يكن بإمكان حكومة ليبريا أن تقف موقف المتفرج غير المهتم، إذ أن ليبريا وسيراليون ترتبطان بعلاقات تاريخية وثقافية وعائلية مشتركة، وكذلك بحدود مشتركة. علاوة على ذلك، تستضيف ليبريا أكثر من ١٠٠ ألف لاجئ سيراليوني نتيجة للصراع الأهلي. وموقف حكومة ليبريا المعروف هو أن السلام في سيراليون مترادف مع السلام في ليبريا. ولا يمكن أن يكون هناك سلام واستقرار في ليبريا إلى أن يقوم سلام واستقرار دائمان في سيراليون وبلدان أخرى مجاورة.

وعملا بولاية الرابطة، نظم رئيس ليبريا عدة اجتماعات في منروفيا بين قيادة الجبهة المتحدة الثورية، وزعماء الرابطة - بمن فيهم رئيسها، الرئيس ألفا كوناري، ورئيس نيجيريا أولوسيغون أوباسانجو، ورئيس منظمة الوحدة الأفريقية الرئيس غناسينغبي إياديما، والرئيس يحيى جاميه رئيس غامبيا - ومسؤولين من حكومة الولايات المتحدة والأمم المتحدة، بهدف دفع عملية السلام إلى الأمام. وتم أيضا عقد اجتماعات بين قادة الجبهة المتحدة الثورية ومجلس القوات المسلحة الثوري في منروفيا، والتي أدت إلى عودة العريف فودي سنكوح وجوني كوروما. كذلك حال الرئيس دون حدوث مواجهة عسكرية محتملة بين فودي سنكوح وسام بوكاري، والتي كان من الممكن أن تقوض عملية السلام في سيراليون. ووافق الرئيس على طلب الرابطة، بالتشاور مع الأمم المتحدة، بنقل سام بوكاري من سيراليون إلى ليبريا.

يجب أن نتذكر أنه بطلب من الرابطة والأمم المتحدة قام رئيس ليبريا بالتفاوض على إطلاق سراح أكثر من ٥٠٠ من حفظة سلام الأمم المتحدة الذين احتجزهم الجبهة كرهائن. وعلاوة على ذلك، سمحت ليبريا لوفود من الجبهة متوجهة إلى اجتماعات ترعاها الرابطة بالمرور عبر أراضيها. وسمحت ليبريا أيضا لمسؤولين في الجبهة بعقد اجتماعات على أراضيها مع مسؤولين من الرابطة والأمم المتحدة. وكان تحقيق تعيين مفاوض جديد وقيادة جديدة للجبهة نتيجة لمبادرة رئيس ليبريا في اجتماع عقده بعض رؤساء دول الرابطة وقادة الجبهة في منروفيا بتاريخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٠. ولقد بذل رئيس ليبريا هذه الجهود من أجل هدف واحد وهو دفع عملية السلام في سيراليون.

وعلى الرغم من هذه المبادرات، كانت ليبريا ولا زالت هدفا لمزاعم لا تدعمها أية أدلة على الإطلاق بأنها تهرب الماس وتتاجر بالسلاح مع الجبهة المتحدة الثورية.

وحول قضية الماس، لا تستطيع ليبريا أن تنكر أو تؤكد أن الحرب في سيراليون تمولها مبيعات ماس النزاع. والذي تستطيع حكومة ليبريا أن تؤكده هو أنه لا علاقة لها بذلك وأنها ليست طرفا في الاتجار غير المشروع في ماس سيراليون. وإذا كانت حكومة ليبريا تصدر وتبيع ماس قيمته ٢١٧ مليون دولار سنويا إلى بلجيكا، كما يدعي التقرير، فإن التقرير لم يقدم الدليل على ما يقتضيه ذلك من صفقات مالية تورط حكومة ليبريا.

وطبقا لما ورد بتقرير فريق الخبراء، تم الاتجار أثناء الفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٩ بماس غير قانوني قيمته ٢٢٧ مليون دولار سنويا بين الثلاثة بلدان المجاورة غينيا وغامبيا وكوت ديفوار، بالإضافة إلى ماس سيراليون غير القانوني المزعوم بقيمة ٢١٧ مليون دولار والتي يزعم أنه تم تصديرها من ليبريا. وما يكتسب أهمية أن هذه الأرقام لا تشمل الصادرات الرسمية من سيراليون. والأمر المحير هو أن تقرير الخبراء يحاول إقناع المجتمع الدولي بأنه خلال هذه المدة بلغت قيمة إنتاج سيراليون السنوي من الماس حوالي ٤٥٠ مليون دولار. ومن الواضح أن هذه الأرقام مبالغ فيها جدا. فلن يتفق أحد مطلع على الصناعة مع الفريق على أن قيمة إنتاج سيراليون السنوي يقترب بأي حال من ٤٥٠ مليون دولار.

ومن المعروف أن التهريب شائع في صناعة الماس عالميا، وليس مقصورا على سيراليون. ومن الناحية التاريخية، واجهت ليبريا نفسها هذه المشكلة وعجزت حكومات سابقة عن معالجتها بصورة مناسبة. فهذه الحكومة تجد نفسها في وضع أضعف بكثير بعد أن خرجت مؤخرا من كارثة حرب أهلية دامت سبع سنوات، ودمرت بالكامل البنى التحتية الوطنية الأساسية. وقد تفاقمت المشكلة نتيجة افتقار الحكومة إلى الموارد والموظفين في مجالات مثل الجمارك والهجرة والنقل والاتصالات.

وإحصاءات صادرات ليبريا تبين بجلاء أن التصدير الرسمي للماس عام ١٩٨٧، قبل الحرب، بلغ ٠٠٠ ٢٩٥ قيراط. وهذا يشكل تباينا واضحا مع أرقام الصادرات الرسمية التي بلغت ٥٠٠ ٨ قيراط في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ على التوالي. وتقدر وزارة المالية أن هذا لا يمثل إلا ١٠ في المائة من الإنتاج المحلي، وتقدر وزارة الأراضي والمناجم والطاقة أنه يمثل ٢٠ في المائة. وبعبارة أخرى، وحسب الرقم المستخدم، فإن ما يتراوح بين ٨٠ و ٩٠ في المائة من إنتاج ليبريا المحلي من الماس يهرّب خارج البلد. وهذا ينبغي أن يدحض الاستنتاج الذي خلص إليه الفريق في الفقرة ٨٩ من تقريره بأنه "ليس من المعقول ألا تكون الحكومة على دراية بهذا القدر الكبير من إنتاج الماس الخاص بليبريا".

وفيما يتعلق بتوريد الأسلحة إلى الجبهة المتحدة الثورية، يفترض استنتاج الفريق سلفا، وعن خطأ، أن كل أسلحة الجبهة تقريبا يتم الحصول عليها من مصادر خارجية، وهي ليبريا في هذه الحالة. ومع ذلك، فإن الفريق يلغي هذا الاستنتاج عندما يعترف بالمصادر التالية التي حصلت منها الجبهة على الأسلحة أو استولت عليها - وهي أن كميات كبيرة من الأسلحة تم الاستيلاء عليها من القوات المسلحة السيراليونية، وأن عددا كبيرا من الأسلحة تم الاستيلاء عليه في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ من وحدة غينية تابعة لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون؛ وأن وحدة غينية أخرى تعمل تحت قيادة فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا سبق تجريدها من السلاح أثناء كمائن وعمليات استيلاء. كما أن كميات كبيرة من البنادق استولى عليها المتمردون، علاوة على ثماني ناقلات جنود مدرعة وعدة مركبات عسكرية، عندما اختطفت وحدات تابعة لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون وجردت من السلاح في أيار/مايو ٢٠٠٠. ويمكن تبين ذلك في الفقرة ١٧٩ من تقرير الفريق. كما تتضمن المصادر الإضافية للأسلحة التي حصلت عليها الجبهة، تلك التي استولت عليها من الوحدة الهندية في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون.

وبالإضافة إلى ذلك، حصلت الجبهة مباشرة على أسلحة من مخازن الجيش السيراليوني، عندما قام المجلس الثوري للقوات المسلحة تحت رئاسة جوني بول كوروما بتولي السلطة في أيار/مايو ١٩٩٧، ودخل مع الجبهة في ترتيب لاقتسام السلطة. وربما كانت حكومة سيراليون هي الأخرى مصدرا لتوريد السلاح للجبهة عندما طلبت إعفاءين من أحكام بروتوكول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الحظر الاختياري للأسلحة الصغيرة، وذلك في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ و ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٠. وكان الغرض من الإعفاءين السماح لها بأن تستورد من المملكة المتحدة خمسة ملايين طلقة من ذخائر الناتو عيار ٧,٦٢ لبنادق آلية عامة الغرض، و ٠٠٠ ٤ طلقة عيار ٨١ ملم من ذخائر مدافع الهاون.

وفي ضوء نمط الأحداث الجارية في سيراليون، ليس من غير المعقول افتراض أن جزءا كبيرا من هذه الشحنات انتهى به المطاف أيضا في أيدي الجبهة المتحدة الثورية. وتجدر ملاحظة أن الفقرة ٨٢ من التقرير تؤكد أن الجبهة تلقت شحنات إضافية من الأسلحة من غينيا المجاورة، على أساس مبيعات من الماس تعاملت فيها الجبهة مع ضباط عسكريين غينيين من المستوى المتوسط. ويعترف التقرير أيضا، في الفقرة ٢٤٨، بأن الجبهة تسلمت أسلحة استولت عليها من قوات فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عندما وقعت في كمائن مختلفة نصبها المتمردون.

وبالنظر إلى كل هذه المصادر الموثقة وغير الليبيرية للأسلحة التي تلقتها الجبهة، نجد من قبيل الإجحاف والخطأ أن يخلص الفريق إلى أن المورد الأساسي للأسلحة التي تتلقاها الجبهة هو ليبريا، وأن تدفق الأسلحة هذا هو نتيجة سياسة

ليبريا الرسمية. وإن حكومة ليبريا تعترف بأن لديها قاعدة تدريب في غبارتالا، في مقاطعة بونغ بليبريا، توفر مرافق تدريب ضرورية لمنظماتها الأمنية الداخلية، بما في ذلك أفراد الخدمات الأمنية الخاصة التي توفر الحماية لكبار المسؤولين، ووحدة مكافحة الإرهاب التي توفر الحماية للسفارات الأجنبية والمنشآت الحكومية الحساسة. وقد سمح للمنظمات غير الحكومية والمراقبين الأجانب، بما في ذلك الملحق العسكري للولايات المتحدة، بزيارة مرافق التدريب بين الفينة والفينة. وتنخرط الحكومة الليبيرية حاليا في مناقشات مع لجنة الصليب الأحمر الدولية لعقد حلقات عمل في قاعدة التدريب بشأن القانون الإنساني. ولا بد من التأكيد مرة أخرى على أن حكومة ليبريا لا تقوم بتدريب أي أجانب في هذا المرفق.

وفيما يتعلق بمبادرات الحكومة الليبيرية، أقول إن الحكومة ردت على الادعاءات المتعلقة بوجود أنشطة غير مشروعة على حدودها، بتقديم اقتراحات ملموسة للأمم المتحدة، لكفالة الرصد والتحقق الملائمين. وقد تضمنت الاقتراحات، في جملة تدابير أخرى، نشر قوات بعثة الأمم المتحدة في سيراليون على الجانب الليبيري من الحدود مع سيراليون، ونشر مراقبين دوليين في جميع منافذ الدخول داخل ليبريا، وإنشاء مراقبة جوية متعددة الأطياف للحدود الليبيرية، وتوفير المساعدة الفنية لتطوير قدرة محلية ليبيرية على رصد الاتجار غير المشروع بالماس. ومن المؤسف أن هذه التدابير لم ينظر فيها مجلس الأمن حتى الآن. وفي ضوء الوضع الراهن، ترى حكومة ليبريا من الضرورة الحتمية أن ينظر المجلس في هذه التدابير على وجه الاستعجال.

وفي مجال تسجيل الطائرات، اتخذت حكومة ليبريا في يوم الاثنين ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، قرار يوقف رحلات جميع الطائرات الليبيرية المسجلة، وطلبت من منظمة الطيران المدني الدولي أن تحظر سلطات الطيران المدني في جميع الدول الأعضاء بهذا الإجراء. كما أن الحكومة ألغت تعيين جميع الوكلاء العاملين باسمها في مسائل التفتيش على الطائرات وتسجيلها. وقد اتخذت هذه التدابير على سبيل الاعتراف بأن العديد من الطائرات ترفع العلم الليبيري دون علم الحكومة الليبيرية أو تصريح منها، وأن بعض الطائرات المسجلة بالفعل تحت العلم الليبيري حصلت على التصريح أثناء فترة الحرب الأهلية، وقبل انتخاب الإدارة الحالية، وقد التمست حكومة ليبريا مساعدة منظمة الطيران المدني الدولي في توفير المساعدة التقنية لتحسين قدرتها في مجال التحكم في الحركة الجوية ومراقبتها.

وفيما يتعلق بفك الارتباط من عملية السلام السيراليونية، فبينما من الصحيح أن حكومة ليبريا ترغب في مواصلة المشاركة البناءة في السعي إلى السلام في سيراليون، فمن الصحيح بنفس القدر أنه لا يمكنها أن تواصل مشاركتها في خضم المزاعم الخطيرة الموجهة ضدها من جانب فريق الخبراء، وبخاصة اتهام ليبريا بأنها لم تلعب دورا بناء في سيراليون.

وفي ضوء ما تقدم، شرعت حكومة ليبريا في سياسة بديلة تتمثل في فك ارتباطها من عملية سيراليون. واتساقا مع هذه السياسة، طُلب من جميع أعضاء الجبهة المتحدة الثورية، بمن فيهم السيد سام بوكاري، مغادرة ليبريا. وقد غادر ليبريا جميع أعضاء الجبهة باستثناء السيد بوكاري الذي رفضت قيادة الجبهة عودته إلى سيراليون. واعترافا بالحوار البناء الجاري بين الجبهة وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون، وزيارات بناء الثقة إلى الأراضي التي تسيطر عليها الجبهة، وفتح الطرق، والمناقشات الجارية بشأن نشر قوات بعثة الأمم المتحدة في سيراليون في الأراضي التي تسيطر عليها الجبهة، فإن حكومة ليبريا، تجنبا لاندلاع أعمال عدائية بمناسبة عودة السيد بوكاري، أشركت رئيس البعثة في مناقشات تستهدف تعيين بلد ثالث يقبله.

ولن يسمح بعد الآن بمرور أفراد الجبهة المتحدة الثورية عبر الأراضي الليبيرية، ولن يسمح لهم أيضا بحضور اجتماعات على الأراضي الليبيرية. وحكومة بلدي على استعداد لاتخاذ إجراءات أخرى لغلق حدودها مع سيراليون، والانسحاب من جميع المناقشات المتعلقة بعملية السلام في سيراليون، إذا ما ارتأى المجتمع الدولي ذلك ضروريا.

وبشأن موضوع الماس، فإن حكومة ليبريا اعترافا منها بالمشاكل المعقدة والصعبة المقترنة برصد ومراقبة الاتجار بالماس في أراضيها، قررت أن تلتمس مساعدة وتعاون الأمم المتحدة في وضع وتنفيذ آلية ملائمة لمراقبة ورصد تجارة الماس، وخاصة بغرض تحقيق أقصى درجة من الشفافية والمراقبة.

وتقترح حكومة ليبريا ما يلي.

أولا، ينبغي للأمم المتحدة أن تشجع شركتين أو أكثر من الشركات التي تشتري الماس ويعترف بها مجلس الماس العالمي بغية إنشاء مراكز للشراء في ليبريا. وثانيا، ينبغي تصدير جميع الماس التي تشتريه الشركات عن طريق المصرف المركزي في ليبريا وفقا لمبادئ توجيهية دولية، حسبما ينص عليه قرار مجلس الأمن ١٣٠٦ (٢٠٠٠)، المتعلق بإصدار شهادات الماس في سيراليون. وثالثا، ينبغي أن تضع الأمم المتحدة نظاما للرصد لدى المصرف المركزي في ليبريا للإشراف على هذه العملية لمدة ستة أشهر. ورابعا، ينبغي فرض حظر على جميع الماس المصدر من ليبريا ما عدا الماس الذي فيه شهادة بموجب هذا النظام. وخامسا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد ليبريا بتوفير المساعدة التقنية في وضع نظام دولي مقبول لإصدار الشهادات، بغية التصدي للتجارة غير القانونية في الماس.

وفيما يتعلق بالهجمات التي تقع على الحدود، فإن الهجمات المسلحة الجارية في منطقة اتحاد نهر مانو تبعث على القلق العميق لحكومة ليبريا التي عانت من أربع هجمات مختلفة على أراضيها من غينيا المجاورة. وبناء على شكوى حكومة ليبريا إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، أنشئت لجنة للتحقيق في الهجمات. ولقد أكدت اللجنة، بعد رفع تقريرها إلى رؤساء الدول، أن الهجمات على ليبريا انطلقت من الأراضي الغينية وقام بها منشقون ليبيريون. وأوصت اللجنة بنشر بعثة عسكرية للمراقبة على حدود ليبريا وغينيا وسيراليون، وبإجراء حوار فيما بين رؤساء الدول. وليبريا ترحب بتوصيات اللجنة التابعة للجماعة الاقتصادية وتطالب الأمم المتحدة بتيسير تنفيذ هذه التوصيات بسرعة عن طريق المساعدة بتقديم المتطلبات السوقية.

علاوة على ذلك، تدين ليبريا إدانة قاطعة جميع الأنشطة التي يقوم بها المنشقون في منطقة اتحاد نهر مانو، بما في ذلك الهجمات التي حدثت مؤخرا في غينيا.

أنتقل الآن إلى شواغل أخرى تساور حكومة ليبريا. فالحكومة تعرب عن قلقها إزاء إدخال السيد إيان سميلي عضوا في فريق الخبراء. إن السيد سميلي شارك في كتابة مقالة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ بعنوان، ”لب المسألة: سيراليون والماس والأمن البشري“. وهو يتهم الحكومة الليبيرية في المقالة بتزويد الجبهة المتحدة الثورية بالمدافع وتوفير سوق لبيع الماس غير المشروع. وتوصل السيد سميلي إلى استنتاجاته دون أن يجري تحقيقا محليا، ولم يواجه حكومة ليبريا بما لديه من أدلة، كما يقتضيه حق الرد. ووجوده في الفريق كان ضارا منذ البداية.

إن فريق الخبراء تجاوز الولاية المنوطة به وفقا للفقرة ١٩ (د) من قرار مجلس الأمن ١٣٠٦ (٢٠٠٠) التي توكل إلى الفريق تقديم تقرير يتضمن

"ملاحظات وتوصيات بشأن تعزيز تنفيذ التدابير المفروضة بموجب الفقرة ٢ من القرار ١١٧١ (١٩٩٨)، والتدابير المفروضة بموجب الفقرة ١ أعلاه، في موعد لا يتجاوز ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠".

والتدابير المشار إليها أعلاه التي يفرضها المجلس تتضمن حظر استيراد الماس الخام مباشرة أو غير مباشرة من سيراليون، وحظر بيع الأسلحة إلى القوات غير الحكومية في سيراليون وإمدادها بها. وقد توخت ولاية الفريق أن يصدر الخبراء توصيات من شأنها أن توفر تدابير علاجية لتعزيز التدابير التي فرضها المجلس بالفعل، وليس تدابير عقابية.

إن منتهى التحيز الذي يقوم به الفريق تدل عليه توصيته بفرض حظر من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على الرسميين والدبلوماسيين الليبيريين، وهو تدبير لا أساس له في ميثاق الأمم المتحدة ويحجب عن ليبريا فرصة إقامة علاقات خارجية بوصفها عضوا ذا سيادة في الأمم المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الحظر المقترح على تصدير الخشب الليبيري يقصد منه حرمان الحكومة من موارد كبيرة تمول برامج اجتماعية في مجالات التعليم والصحة والرفاه الاجتماعي. وادعاء الفريق بأن الموارد الناجمة عن بيع الخشب تستخدم في شراء الأسلحة للجبهة المتحدة الثورية يتعارض مع قول الفريق إن المدخول من بيع الماس "هو أكثر من كاف لتمويل جهدها العسكري". (S/2000/1195، الفقرة ٨٠)

ونود أن نسترعي انتباه مجلس الأمن إلى مبادرة الدول الأعضاء في منظمتنا الإقليمية، أي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، فيما يتعلق بمشكلة سيراليون.

ومنذ بداية الحرب الأهلية في سيراليون، تبقي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المسألة قيد نظرها، في حين تحظى بدعم وتعاون الأمم المتحدة. والجماعة الاقتصادية لم تلتزم بتقديم حفظة للسلام إلى سيراليون فحسب، وإنما وضعت أيضا خطة للسلام عن طريق إجراء مفاوضات أشركت فيها جميع أطراف الصراع والضامنين الدوليين. علاوة على ذلك، أسهمت الجماعة الاقتصادية في جزء كبير من القوات التابعة لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون. وإذ تتشاطر الجماعة الاقتصادية شواغل مجلس الأمن، فقد أنشأت لجنة للتحقيق في التجارة غير المشروعة في الماس والأسلحة – وهي لجنة ما زالت تنتظر تلقي المساعدة المالية من المجتمع الدولي. وفي الآونة الأخيرة، نجحت الجماعة الاقتصادية في التفاوض مع الجبهة المتحدة الثورية بشأن إبرام اتفاق لوقف إطلاق النار، الأمر الذي أدى إلى وقف للأعمال العدائية بصورة عامة، واستعادة بعض الأجهزة المصادرة التابعة لبعثة الأمم المتحدة ، وإمكانية الوصول إلى الأراضي التي تسيطر عليها الجبهة المتحدة الثورية، وإجراء مفاوضات بشأن نشر قوات تابعة للبعثة في الأراضي التي تسيطر عليها الجبهة في غضون الأسابيع القليلة المقبلة.

وهذه الجهود تبذل على نحو متواصل وهي تبين الالتزام والتصميم من الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لبذل كل جهد من أجل تحقيق تسوية سلمية للصراع في سيراليون. ويحدو حكومة ليبريا الأمل في أن يشجع مجلس الأمن هذه المبادرة الإقليمية وأن يدعمها ويستغلها، وهي المبادرة التي برهنت في الماضي على نجاحها في ليبريا خلال الحرب الأهلية. لذلك نرحب بالاجتماع المقبل بين وفد الجماعة الاقتصادية ومجلس الأمن.

وفي سياق السلم والأمن والاستقرار على الصعيد الإقليمي، تؤكد حكومة ليبريا من جديد التزامها باتحاد نهر مانو الذي يضم ليبريا وسيراليون وغينيا. وهي تدين إدانة شديدة الأعمال العدائية والإساءات الأخرى لحقوق الإنسان التي يتعرض لها السكان المدنيون في سيراليون نتيجة الأزمة

الأهلية الحاصلة في ذلك البلد. ويجب أن يحاسب على أعمالهم أعضاء الجبهة المتحدة الثورية وجميع الآخرين الذين يتبين أنهم مذنبون بجرم انتهاك اتفاق لومي بعد توقيعه.

وتدين حكومة ليبريا كذلك الهجمات التي تحدث على الحدود والتي تسهم في إيجاد أزمة إنسانية في جميع أنحاء المنطقة. ويتحتم على البلدان في المنطقة دون الإقليمية، ولا سيما البلدان التابعة لاتحاد نهر مانو، أن تحدد الأسباب الجوهرية لعدم الاستقرار في المنطقة، بما في ذلك الشواغل الأمنية، وأن تتخذ التدابير في الوقت المناسب من أجل بناء الثقة واستعادة السلم والاستقرار، باعتبار ذلك أفضل السبل لتعزيز رفاهية وتنمية بلدانها وشعوبها.

وليبريا، بوصفها بلدا مؤسسا للأمم المتحدة، تظل ملتزمة بتنفيذ جميع القرارات التي يتخذها مجلس الأمن لصون السلم والأمن الدوليين. والحكومة الليبيرية، في ضوء التهم الخطيرة جدا الموجهة إلى ليبريا، وفي ضوء قراراتها الهامة بتلبية شواغل المجتمع الدولي، تطلب تعاون ودعم مجلس الأمن في أعمال الحكومة. وهذا النهج، إلى جانب المبادرة الإقليمية التي تقوم بها الجماعة الاقتصادية، من شأنه أن يسفر عن نتائج إيجابية أكثر بكثير مما يسفر عنه فرض تدابير عقابية.

وتزمع حكومة ليبريا على أن تظل شريكا بنّاء داخل مجتمع الأمم. فهي ستبذل كل ما هو معقول وإيجابي للإسهام في البحث عن إحلال السلام في المنطقة.

وتقترح حكومة ليبريا برنامجا جديدا يرمي إلى مراقبة التجارة غير المشروعة بالماس في غرب أفريقيا، وفي ليبريا بالتحديد. وهي تطلب مشاركة الأمم المتحدة النشطة في ضبط الحدود الليبيرية لتجنب قيام أي تفاعل مع الجبهة المتحدة الثورية. فقد أوقفت عن العمل جميع الطائرات المسجلة في ليبريا وناشدت منظمة الطيران المدني الدولي مساعدتها في تسجيل الطائرات الليبيرية واستعمالها على نحو صحيح. وهي توافق على أن ترصد الأمم المتحدة مطاراتها وموانئها البحرية بغية عدم إدخال المواد الحربية التي يمكن أن تنتهي في سيراليون. وتطلب رصد جميع الحدود بين بلدان اتحاد نهر مانو بهدف التقليل من الصراعات الحدودية وإزالتها. وقد ابتعدت عن جميع الأنشطة المتعلقة بعملية السلام في سيراليون. وهي توافق على العمل بانسجام مع الأمم المتحدة في جميع الجهود التي تبذلها من أجل وضع حد لمعاناة شعب سيراليون.

تدين حكومة ليبريا بقوة الأعمال العدوانية والإساءات الأخرى لحقوق الإنسان التي يُبتلى بها شعب سيراليون البريء. وترى الحكومة أنه ينبغي تقديم مرتكبي هذه الجرائم الشنيعة إلى العدالة لمحاكمتهم.

لقد أسفرت الحرب الأهلية الليبيرية التي استمرت لمدة سبع سنوات عن تدمير البنية الأساسية في البلد وتدمير قاعدته الإنتاجية، وإضعاف قطاعه الخاص، وتقليل قاعدته الضريبية، وتزايد عبء ديونه، وإضعاف قدرته على إدارة الشؤون النقدية والمالية، وإضعاف قدرته المؤسسية، وتدمير مناخ الاستثمارات فيه وأوجدت بطالة بمعدل غير مسبوق إذ بلغت نسبة ٨٥ في المائة. وتم تضييق نطاق قاعدة الإنتاج في ليبريا التي تعتمد بصورة أساسية على صادراتها من الأخشاب والمطاط. وبلغ الآن المجموع الكلي لعبء الدين ٢,٧٣١ من بلايين الدولارات، ويعتبر هذا المبلغ كبيرا جدا بحيث أنه لا يمكِّن من تحقيق تنمية اقتصادية ذات معنى.

وتواجه ليبريا تحديا يتمثل في تلبية احتياجات سكانها، الذين تبلغ نسبة من هم دون سن الـ ١٨ سنة ٥٥ في المائة ومن هم دون سن الـ ١٤ سنة ٤٥ في المائة. وفضلا عن ذلك تبلغ نسبة عدد الليبيريات في سن الحمل ٧٣,٢ في المائة من العدد الإجمالي لليبيريات. لقد توقفت برامج المساعدة التي كانت تقدم لتخفيف حدة الفقر عند هؤلاء السكان بسبب

نفوذ الدول القوية، في إطار نظام جزاءات تأديبي. وبالرغم من ذلك يحدونا الأمل في ألا يسمح هذا المجلس بزيادة تفاقم معاناة الشعب الليبيري وأن يعمل بعزيمة لا تفتر.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر وزير خارجية ليبيريا على بيانه.

لقد استمعنا إلى آخر المتكلمين في الجزء الأول من الجلسة. وهناك عدد من المتكلمين المسجلين على قائمتي. وأعتزم، بموافقة أعضاء المجلس تعليق الجلسة الآن، على أن تستأنف في تمام الساعة ١٥/٠٠.

عُلقت الجلسة الساعة ١٣/١٥.